الجامعة علي لونيسي – البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

القسم : جدع المشترك

المقياس : مدخل علم الاقتصاد

السنة : الأول جدع مشترك – ل.م.د

من إعداد الأساتذة

1.د.طويل آسيا

2.د.بوكلثوم نعيمة

3.د.عبد كريم سهام

4.د.بوخاري سمية

السنة الجامعية

2022/2021

البرنامج

المحور الأول : مدخل لعلم الاقتصاد

الجزء الأول : تعريفات عامة حول علم الاقتصاد

الجزء الثاني : منهج علم اللاقتصاد

الجزء الثالث : علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

الجزء الرابع :أقسام علم الاقتصاد

المحور الثاني : المشكلة الاقتصادية

الجزء الأول : تعريف المشكلة الاقتصادية

الجزء الثاني : خصائص المشكلة الاقتصادية

الجزء الثالث : تصنيف المشكلة الاقتصادية

الجزء الرابع : عناصر المشكلة الاقتصادية

المحور الثالث : النظرية الإقتصادية

الجزء الأول : النظرية الاقتصادية

الجزء الثاني : خطوات النظرية الاقتصادية

المحور الرابع : النشاط الاقتصادي

الجزء الأول : تعريف النشاط الاقتصادي

الجزء الثاني : عناصر النشاط الاقتصادي

أولا : دور عملية الإنتاج في النشاط الاقتصادي (تمارين)

ثانيا : دور عملية التبادل في النشاط الاقتصادي

ثالثا : دور عملية الاستهلاك في النشاط الاقتصادي (تمارين)

رابعا : دور عملية التوزيع في النشاط الاقتصادي

المحور الخامس : علم الإقتصاد والتحليل الإقتصادي الكلي

الجزء الأول : الاستثمار

الجزء الثاني : الإدخار

الجزء الثالث : الدخل (تمارين)

الجزء الرابع : البطالة (الأسئلة التقويم)

الجزء الخامس : التضخم (الأسئلة التقويم)

الجزء السادس : التجارة الخارجية (الأسئلة التقويم)

الجزء السابع : ميزان المدفوعات (الأسئلة التقويم)

المحور الأول : مدخل لعلم الاقتصاد

الجزء الأول : تعريفات عامة حول علم الاقتصاد

أولا :تعريف علم الإقتصاد :

تناول العديد من العلماء والمفكرين موضوع علم الإقتصاد فوضعت له تعاريف مختلفة ، ولعل أقدمها يرجع إلى اليونان وفلاسفتها القدماء ، فقد عرف :

أسطوا " الإقتصاد بأنه علم تدبير المنزل و إدارته وهذا التعريف لم يأت عن فراغ ، ففي تلك الحقبة الزمنية التي كان أرسطو يعيش فيها كان ربّ للأسرة يمثل وحدة اقتصادية ومركزاً للفعاليات الإقتصادية ؛ للظروف التي تمليها طبيعة تلك الحقبة ، فكانت إدارة هذه الوحدة تتطلب تدبيراً وحكمة .

وظل هذا المفهوم سائداً حتّى القرن الثامن عشر ، إذ جاء **آدم سميت** Adam Smith بعلم الاقتصاد المعاصر ، فوضع في كتابه المشهور (بحث في طبيعة وأسباب ثروة اللأمم) ، تعريفاً مغايراً للأول ، فقال **"إن علم الاقتصاد هو(علم الثروة) ، ويتناول دراسة الل إنتاج والإستهلاك وتوزيع الثروة "**

وبعد آدم سميت جاء العالم الإنجليزيّ **ديفيد ريكاردو** David Ricardo فذكر **" أن الهدف الأساسي لعلم الإقتصاد هو توزيع الثروة ؛ لأن أهمية التوزيع تفوق أهمية الإنتاج "** .

بعد ذلك جاء **جون ستيوارت ميل** John Stuart Mill الفيلسوف الل إنجليزيّ المعروف بتعريف **" أن علم الإقتصاد هو دراسة لماهيةّ الثروة عن طريق قوانين الإنتاج والتوزيع "** . هذا التعريف لم يلاق قبولاً في الأوساط العلمية لأنهّ تعريفّ محدودّ.

وأما **ألفرد مارشال** Alfred Marshall هو أول إقتصادي طرح مسألة الرفاه في علم الإقتصاد ، فلقد أتعبر أنّ الرفاه هو هدف اللاقتصاد ، أن الثروة هي الوسيلة التي توصل الإنسان إلى هذا الهدف ، فمن ناحية يدرس علم الإقتصاد الثروة ، فمن ناحية يبحث سبل توفير الرفاه ، مع الأخذ بنظر الإعتبار أن أهمية الرفاه أكبر من أهمية الثروة .

لم يمر وقت طويل حتّى جاء **آرثر سيبسل بيكو** Arthur Cecil Pigou الذيّ إعتبر أن موضوع علم الاقتصاد هو كيفية إيجاد المال ، وتأثير ذلك على الفعاليات الإقتصادية المختلفة ، ثم آتي بعده النمساوي **فريدريش فون هايك** Friedrich August Von Hayek والإنجليزي **كنت بولدنغ** Kenneth Ewart Boulding اللذان عرفاّ علم الإقتصاد بأنه دراسة طريقة تعيين الأسعار في السوق ، ودراسة التبادل التجاري .

ويذهب كل من **كامبل ماكونل Compell Mc connell " إلى علم الإقتصاد هو العلم الإجتماعي الذي يهتم بمشكلة إدارة الموارد النادرة أو المحدودة أو استعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر إشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة "** .

وإن آخر تعريف لعلم الإقتصاد في عصرناً هذا هو إمريكي **بول ساموبلسون** Paul Samuelson والذي عرف الإقتصاد بأنه دراسة الطرق التي يختارها الإنسان عن طريق المال أو غيره – لإنتاج السلع والخدمات بمرور الزمان ، ولتوزيعها بين الأفراد والجماعات في المجتمع لغرض الاستهلاك في الحاضر والآتي .

هناك أكثر من تعريف واحد لعلم الإقتصاد ، تختلف فيما بينها من حيث الكلمات والشكل ولكنها تتشابه من حيث الجوهر والمضمون وبالتالي فـإن إختيار تعريف دون أخر لنا يؤدي إلى نتائج مختلفة في التحليل .

يمكن القول : إن علم للإقتصاد هو علم إنتاج الخيرات المادية وتوزيعها وإستهلاكها ، ويهدف إلى تعظيم الموارد من عوامل اللإنتاج المتاحة ، أي إنه العلم الذي يسعى إلى إيجاد الحلول الممكنة للمشكلة الإقتصادية بالعمل على زيادة إنتاج الخيرات المادية للتقليل من آثار ندرتها ووضعها بتصرف للإنسان لزيادة رفاهيته .

علم الاقتصاد : هو علم إجتماعي يعالج تحليل المشاكل المادية ويحدد الوسائل المختلفة التي يستطيع الأفراد عن طريقها إشباع رغباتهم في السلع والخدمات وذلك باستعمال الموارد المحدودة المتاحة لهم .

يمكن تعريف الإقتصاد بأنه :

- ✓ دراسة الثروة وكيفية توزيعها؛
- ✓ دراسة المعيشية اليومية للأفراد ؛
- ✓ دراسة الأنشطة الإقتصادية والمتعلقة بالإنتاج ،التبادل والإستهلاك ؛
- ✓ دراسة التبادل وتكون الأسعار .

هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة ومعرفة الكيفية التي يتم بها إستخدام الموارد المحدودة في إشباع حاجات إنسانية متعددة وغير محدودة وذلك لمساعدة الأفراد والمجتمع على الإختيار بين البدائل المتعددة بغرض تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن .

ثانيا : :شروط الإقتصاد : يرتكز علم الإقتصاد على ثلاث شروط أساسية لا بد من توفرها وهي :

- **المادية (Matérialité) :** فالإقتصاد يشمل كلّ ما هو مادّي يمكن إقتناؤه وإمتلاكه وإستعماله وليس بالضرورة أن يكون مادّة فخدمات المحامي مثلا غير ملموسة لكنّها محل تداول وتبادل وهناك من يتحدث عن إقتصاد لرفاه فأصل الكلمة الفرنسية يعني نظام المنزل ووصف النشاط المادّي . (Ordre de la maison- Description de L'activité Matérielle)
- **الندرة أو القلة (Rareté) :** كل ما هو نادر ومحدود كّمّا وتوزيعا فهو يهم الإقتصاد الذي يقوم على مفهوم القلّة وبالتّالي فإنّ الإقتصاد يدرس الندرة وكيفيّة التحكّم والتصرّف فيها .
- **التبادلية (Echangeabilité) :** لا يقوم الإقتصاد إلاّ على إمكانية التبادل للسّلع ممّا يستوجب حياة جماعيّة و إجتماعيّة تفرض التبادل تجعل الإنسان يعطي ما لديه مقابل ما يبتغيه ولا يمكن له إنتاجه بمفرده. كذلك فأنّ كلّ ما لا يمكن تبادله لسبب ما فهو لا يدخل تحت طائلة علم الإقتصاد كالهدايا مثلا أو المعتقدات...

ثالثا : منهج علم الإقتصاد :

1- المنهج الإستنباطي :

ويعد من أقدم مناهج المعرفة ، إذ يجمع إلى عهد أرسطو وللإستنباط عملية عقلية يخلص بها من قضية تعد مقدمة مسلمًا بصحتها إلى قضية نتيجة لازمة لها .

2- المنهج الإستقرائي :

يقصد بالإستقراء العملية المنطقية التي يلخص بوساطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة عند الدراسة .

أن المنهج الإستقرائي عكس المنهج الإستنباطي تماماً ، لذلك يوصف للأول ، أي الإستقرائي **"بالإستدلال الصاعد "**ويوصف الثاني **" بالإستدلال النازل "**

ثالثا : أساليب التحليل الإقتصادي : من أهم أساليب التحليل الاقتصادي

1- **اللأسلوب الرياضي :**

تعد الرياضيات علماً عاماً يهتم بدراسة العلاقات بين الكميات المتغيرة وبالرجوع إلى الكميات الإقتصادية وما ما ينشأ بينها من علاقات تبادلية وجد أنها تقبل التعبير عنها بالصيغ الرياضية المعروفة ، وبذلك أصبح من الممكن إستخدام بعض الأساليب الرياضية في الدراسة الإقتصادية فالرياضيات إذن تقدم أسلوباً للبحث يتفق مع طبيعة علم الإقتصاد ، ويتصف الأسلوب الرياضي بثلاث صفات هي :

- إستخلاص أوسع للنتائج من المقدمات؛

- السرعة ، لأن الرياضيات تسمح بالتعبير برموز بسيطة كما لا يمكن التعبير عنه في اللغة إلا بجمل طويلة؛
- **الدقة :** في التعبير وتجنب التشويش ، فالتحليل الرياضي يحل محل اللغة العادية في البحث عن العلاقات التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية. ويعد فرع **" الإقتصاد الرياضي "** اليوم واحدً من أحداث فروع علم الإقتصاد .

2- الإسلوب التاريخي :

يقتضي إستخدام الأسلوب التاريخي تجميع الحوادث والوقائع الاقتصادية التي حدثت في الماضي ، وذلك من الكتب والوثائق التاريخية المتوفرة ، بعد التحقق من صحتها ، لضمان صحة النتائج التي ثم التوصل إليها .ثم تأتي مرحلة وصف الوقائع وتفسيرها ، أي معرفة ما كان منها سبباً وما كان نتيجة له ، ومعرفة العناصر المتكررة وغير المتكررة ودرجة انتظام تكرارها. أي أن التاريخ بذلك أصبح أداة للتحليل تفيد في معرفة ما كان ، وفي تفسير ماهو كائن ، وفي توقع ما سيكون في المستقبل .

3- الإسلوب الإحصائي :

يرى بعض الإقتصاديين أن الإحصاء ليس مجرد أسلوب فحسب ، بل أنه علم مستقل ، وأن قوانينه يمكنها أن تستوعب علم الإقتصاد ، مما أدي إلى اطراد إهتمام الإقتصاديين به في مجال الدراسات الإقتصادية .

رابعا : طرق التحليل الإقتصادي :

- **الطريقة الوصفية :** إستخدام المنطق والتحليل الإقتصادي .
- **الطريقة البيانية :** إستخدام الرسم البياني .
- **الطريقة الرياضية :** وضع المتغيرات الإقتصادية في شكل معادلات رياضية .
- **الطريقة القياس :**وهو يجمع الإحصاء والإقتصاد .

الجزء الثالث : علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يرتبط علم الإقتصاد بعدة علوم أهمها :

أولا : علاقة علم الإقتصاد بعلم السياسية :

هناك علاقة وثيقة بين علم الإقتصاد وعلم السياسية حيث كان أسمه القديم (الإقتصاد السياسي) ، حيث أن معظم المشاكل الإقتصادية في الواقع ذات طبيعة سياسية وأن القرارات السياسية تحمل في طياتها نتائج إقتصادية فمشاكل الأرض وعقد الدين الداخلي وفرض الضرائب وتحديد للأدني للأجور وإتخاذ إجراءات الأمن الإجتماعي كلها قرارات سياسية لكنها ذات نتائج وإبعاد اقتصادية ، كما أنها في

الواقع ظواهر إقتصادية ولكن إتخاذ القرارات بشأنها لا يتم من قبل إقتصادي أنما من قبل سياسي ، حيث تضوع الدولة سياستها إستناداً إلى تحليلات إقتصادية مبنية على توصيات مستشارون إقتصاديون لذلك لكون هناك علاقة بين علم الإقتصاد وعلم السياسة .

الإستقرار الإقتصادي يؤدي إلى الإستقرار السياسي .

ثانيا : علاقة علم الإقتصاد بعلم الاجتماع :

يعتبر الإنتاج والتوزيع في مقدمة إهتمامات علم الإقتصاد لذلك يصب إهتمامه على علاقات ومتغيرات إقتصادية خالصة كالعلاقة بين العرض والطلب وإرتفاع الأسعار هبوطها ...الخ ولكن بالرغم من تضييق مجال الاقتصاد إلا أن ذلك أعطى قدرة على معالجة ظواهر بطريقة منظمة وحدد مصلحاته ومقاييسه ومبادئ الأساسية بدقة متناهية ، بل أن قدرة هذا العلم تحويل النظرية الإقتصادية إلى التطبيق العملي جعله مساهماً أساسيًا في رسم السياسات العامة .وبالرغم من ذلك فإن التشابه بين عملي الإقتصاد والاجتماع نجده في طابع التفكير ، فالإقتصادي كالإجتماعي يهتم بالعلاقات بين الأجزاء ،السيطرة ،التبادل ،المتغيرات ويستعين بالطرق الرياضية وتحليل بياناته .

ثالثا : علاقة علم الإقتصاد بعلم النفس :

الباحث الإقتصادي يهتم كثيراً بمعرفة سلوك الفرد في الإنفاق والإختيار وحاجاته لذلك فهو يستعين بعلم النفس كي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك .

مثل : مما يؤثر على قوة ومتانة العملة الورقية الوطنية .مثل ما حصل سنة 1929م ، والأزمة الكبرى في النظام الرأسمالي ، فبعد الإنخفاض السريع الذي حدث في بورصة بنيويورك تقاطر الناس على صناديق البنوك لسحب ودائعهم وشراء الذهب خوف من إنهيار قيمة الدولار .لكن عملهم هذا ساهم في تخفيض عملة الدولار .

رابعا : علاقة علم الإقتصاد والمنطق :

النظريات العلمية ومنها النظريات الإقتصادية لا تكون صحيحة إذا كانت منطقية ولا يتسنى فهمها إلا إذا عرف الباحث كيف تستعمل المقدمات والمسلمات ، وبنى عليها الأفكار ليستخلص منها النتائج.لان الفرضيات التي لا تكون منطقية تعود إلى نتائج خاطئة ، فإذا لم يكن هناك فعلا مشكلة إقتصادية أو إجتماعية لا يمكن أن يكون هناك دراسة منطقية مبنية على حقائق واقعية .

خامسا : علاقة علم الإقتصاد والقانون :

وللإقتصاد علاقة بالقانون ، حيث تهتم العلوم القانونية بدراسة القواعد التي تضعها الدولة لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم وعلاقاتهم بالحكومة . كما أن هناك قوانين وثيقة الصلة بالحياة الإقتصادية كالقانون التجاري ، والقوانين المالية والضريبية ، وقوانين الإستثمارات .

سادسا : علاقة علم الإقتصاد و الإحصاء :

لإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو إتخاذ القرارات ، فهنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر والمشاكل الإقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لإستخلاص النتائج منها .

سابعا : علاقة علم الإقتصاد والرياضيات :

يعتمد الإقتصادي في أحيان كثيرة أساليب رياضية في البراهين والتحليل ، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل أو الربح يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك ومع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الإقتصاد الرياضي .وكذلك الإقتصاد القياسي الذي يجمع كلا من الرياضية و الإقتصاد .

ثامنا : علاقة علم الإقتصاد بعلم المحاسبة

إن إحد الوسائل لقياس كفاءة المشروع هي الربحية التجارية وهنا تتجسد العلاقة القوية بين الإقتصاد والمحاسبة ، فمحاسب لابد وأن يكون على معرفة بفحوى الأرقام التي يتعامل منها ، فالمحاسب في مشروع معين .

مثل : يتعامل مع أرقام والتكاليف و الإيرادات ، حيث أن هناك أنواع متعددة من التكاليف الكلية والحدية والمتوسطة وكذلك التكاليف الثابتة والمتغيرة ، فالمحاسب يجب أن يعرف هذه المصطلحات التي يتجنب الوقع في الأخطاء وهكذا يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين علم الإقتصاد وعلم المحاسب فالمحاسبة أداة مهمة لدراسة كفاءة المشروع ومسيرة الإقتصاد القومي الذي يتكون من مشروعات مختلفة .

تاسعا : علاقة علم الإقتصاد بعلم الإدارة :

إدارة الأعمال تهتم بالمنشأة التي هي إحدى إهتمامات علم الإقتصاد ، بينما ينظر الإقتصاد للمنشأة من الخارج وتحليل سلوكها الإقتصادي ، يتركز اهتمام إدارة الأعمال على المنشأة وقضياها من الداخل .

الجزء الرابع : أقسام علم الإقتصاد

يمكن تقسيم الإقتصاد أو تصنيفه إلى أنواع منها :

أولا : الإقتصاد الجزئي :

يختص بدراسة الظواهر الإقتصادية الجزئية . مثل دراسة سلوك الوحدات الإقتصادية الفردية ، كسلوك المستهلك وسلوك المنتج ، ونظرية الثمن ، وسعر السلعة.

ثانيا :الإقتصاد الكلي :

أن الإقتصاد الكلي هو ذلك النوع من التحليل الإقتصادي الذي يتناول دراسة الموضوعات المتعلقة بالإقتصاد القومي في مجموعة ، بغض النظر عن سلوك الوحدات الفردية في هذا الإقتصاد .فهو يدرس السلوك الإقتصادي لوحدات الإقتصاد القومي ككل مثل الناتج القومي والدخل القومي والإستهلاك الكلي والتوظيف والبطالة والمستوى العام للأسعار والأجور.

ثالثا :الإقتصاد القياسي :

هو أحد فروع علم الإقتصاد ، يهتم بقياس وتحليل العلاقات الإقتصادية مستخدماً في ذلك :

- النظرية الإقتصادية .
- الإقتصاد الرياضي .
- الإحصاء الاقتصادي .
- الإحصاء الرياضي .
- الأساليب الإحصائية (الطرق الإحصائية).

وذلك يهدف تحليل وإختيار النظريات الإقتصادية المختلفة من ناحية ، والمساعدة في رسم السياسات واتخاذ القرارات ولتنبؤ بقيم المتغيرات الإقتصادية في المستقبل من ناحية أخرى .

ويمكن إعتبار الإقتصاد القياسي على أنه التطبيق العملي لكل من النظريات الإقتصادية والإقتصاد الرياضي وذلك من خلال توظيف محتوى النظريات الإقتصادية والعلاقات الرياضية على الظواهر الإقتصادية على أرض الواقع.

رابعا : الإقتصاد الزراعي :

يتضمن علم الإقتصاد العديد من الفروع في مقدمتها : إقتصاد العمل والإقتصاد الدولي وإقتصاديات التخطيط والتنمية .علم الإقتصاد الزراعي هو أحد فروع علم الإقتصاد ، ويتبع مجموعة العلوم الإجتماعية التطبيقية ، ويعرف علم الإقتصاد الزراعي بأنه مجموعة من الأفكار والآراء والنظريات الزراعية التي تستهدف السيطرة على القوة الإقتصادية الكافية والصناعية الزراعية مستهدفة تعظيم حجم الناتج ولتحقيق أكبر قدر من الإشباع ، بمعني أن العلم الذي يسعى لتحقيق حالة الرفاهية الإقتصادية الزراعية من خلال تنظيم إستقلال الموارد الإقتصادية الزراعية ، وتأتي العلاقة بين علم الإقتصاد والإقتصاد الزراعي ،بأن الأخير يقوم على تطبيق المعارف الإقتصادية في مجال الزراعة ويسعى لإيجاد الحلول للمشاكل الزراعية .

- إقتصاديات الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) .

- إدارة المزارع .
- إقتصاديات الأراضي .
- التمويل الزراعي.
- التسويق الزراعي.
- السياسة الزراعية.
- التنمية الزراعية.
- الأسعار الزراعية.
- التعاون الزراعي.

عبارة عن فروع رئيسية تندرج تحت كل فرع منها مجموعة من الفروع الثانوية.إختصار بعض توصيف الفروع الرئيسية كما يلي :

- ✓ فالفرع الرئيسي الأول والمسمى بفرع إقتصاديات الإنتاج الزراعي هو الفرع الأهم في علم الإقتصاد الزراعي ؛
- ✓ فرع إقتصاديات الإنتاج الحيواني حيث يهتما بدراسة مبادئ الإقتصاد وإمكانية تطبيقها في الميدان النباتي والحيواني ؛
- ✓ فرع إدارة المزارع فهو فرع يهتم بتنظيم العمل الزراعي وخصوصاً إختيار أحسن المحاصيل الزراعية والحيوانات الواجب الإهتمام بها ؛
- ✓ فرع إقتصاديات المواد الزراعية هو الآخر جدير بالإهتمام بالنظر إلى مشكلة الندرة الإقتصادية ، فهو يهتم بدراسة طبيعية العلاقة بين الإنسان والأرض الزراعية والمواد الطبيعية الأخرى .

الشكل " مخطط علم الإقتصاد "

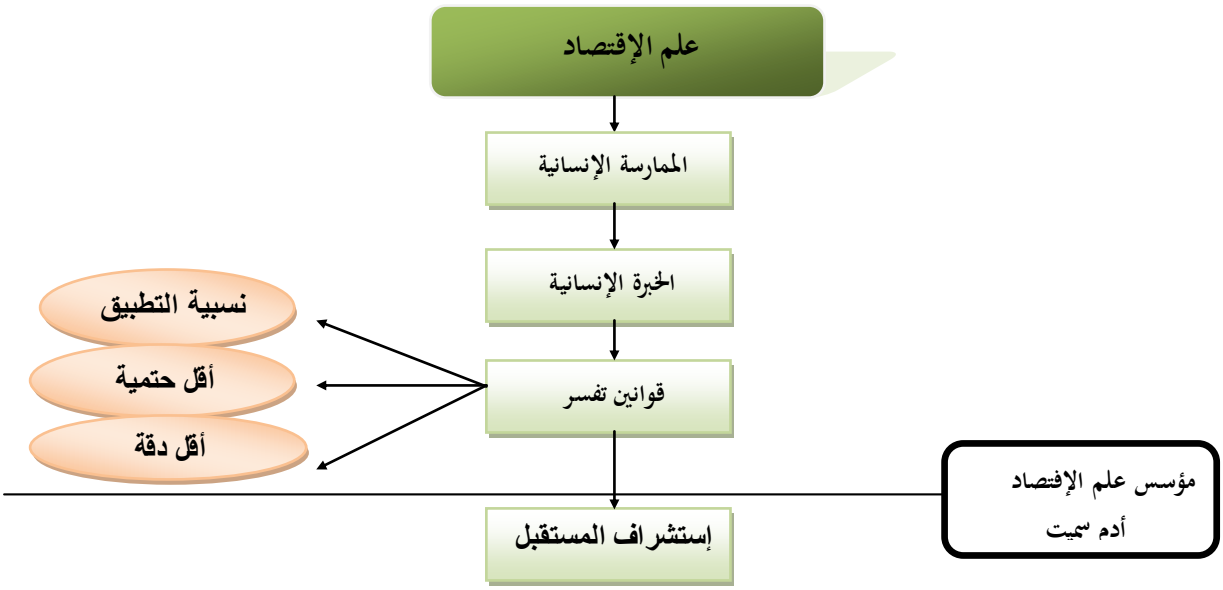

علم

الاقتصاد

وروادة

العلم الذي يعني بدراسة القوانين الإجتماعية التي تحكم الإنتاج والتوزيع والوسائل المادية التي تستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية

إقتصاد كلي (الدولة)	إقتصاد جزئي (السوق)	
أدم سميت (الرأسمالية المتفائلة)	كارل ماركس (عدو الرأسمالية)	جون كينز (الرأسمالية المعتدلة)
ـ السوق ينظم نفسه بنفسه . ـ السوق يوازن نفسه . ـ الدولة ترفع يدها عن الاقتصاد	ـ كشف عيوب الرأسمالية . ـ انتصر لطبقة العمال . ـ توقع قيام ثورة تعدل الأوضاع .	ـ ضرورة تدخل الدولة . ـ إصلاحات جزئية وسياسات . ـ تطوير النظام الرأسمالي

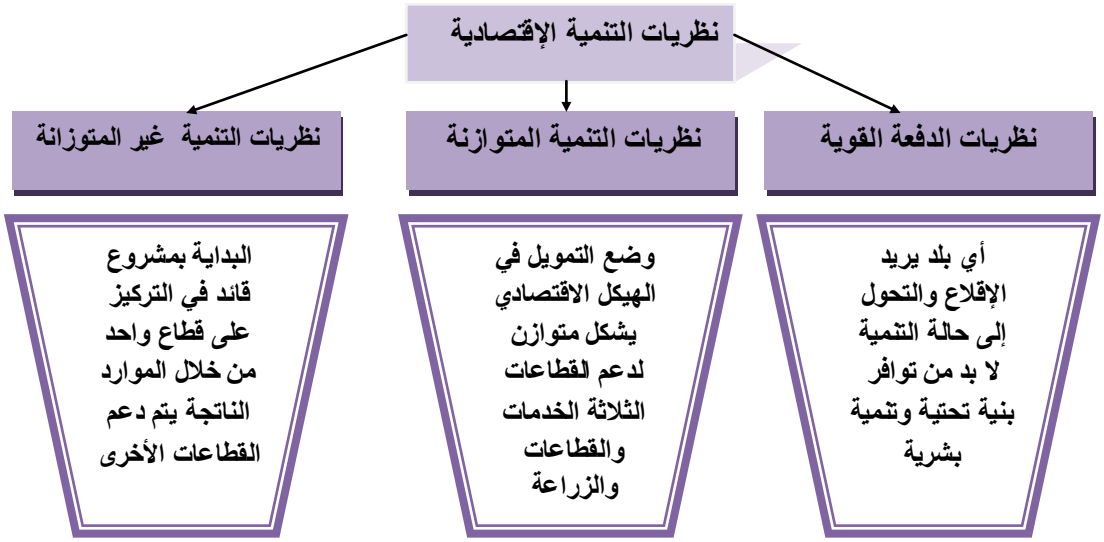

المحور الثاني : المشكلة الإقتصادية

الجزء الأول :تعريف المشكلة الإقتصادية :

تظهر المشكلة الإقتصادية عندما يكون هناك طلب متزايد في استخدام الموارد لإشباع الحاجات والرغبات المتنوعة ، وعندما يكون هناك موارد محدودة أو نادرة فعلى الأفراد أن يختاروًا بين بعض الموارد وأن يضحوًا بالبعض الأخر وهنا تظهر المشكلة الإقتصادية ، وهذا يعنى أن المشكلة الإقتصادية تنشأ بسلل أحساس الأفراد بوجود حاجات متعددة ومحدودة أي حاجات غير محدودة مع وجود وسائل إشباع المتمثلة بالموارد بكمية محدودة أو نادرة ، وتمكن هذه المشكلة في كيفية توزيع هذه الموارد الإنتاجية المحدودة على النشاطات الإنتاجية أي أفضل طريقة ممكنة للحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات الإستهلاكية .

لذلك يمكن القول أن هناك مشكلة إقتصادية تتمثل في :

- الندرة وذلك لمحدودية الموارد الإقتصادية .
- الإختيار وذلك لأن الرغبات والحاجات الإنسانية لا نهائية .

المشكلة الإقتصادية لها سببان :

- الرئيسي يتمثل في الندرة .
- الفرعي يتمثل في الإختيار .

- علم الإقتصاد يهتم بالمشكلة الإقتصادية من جميع جوانبها :
  - أسباب وجودها (الندرة أو الإختيار).
  - طرق العلاج (التوزيع الأمثل للموارد) .

الجزء الثاني :خصائص المشكلة الإقتصادية :

أولاً :كثرة الحاجات الإنسانية : (المادية وغير المادية) ، وهي متنوعة ومتجددة ومتطورة (لانهائية) ، وتختلف (كماً ونوعاً) من زمن لآخر ومن شخص لآخر ومن مجتمع لآخر .

ثانياً :الندرة النسبية للموارد الإقتصادية : الكفيلة بإشباع تلك الحاجات ، وحتى لو توفرت بعض هذه الموارد بشكل كبيرلدى أحد المجتمعات ، فإن بقية الموارد اللازمة لهذا المجتمع قد تكون غير متوفرة لديه (أو غير كافية) ، أو لو توفر الكثير من الموارد في أحد البلدان أو لدى أحد الآشخاص ، فهي ليست متوفرة بكثرة (أو بكمية كافية) لدى جميع البلدان أو لدى الأفراد كافة .

ثالثاً : ضرورة **المفاضلة** بين الحاجات **:** لتحديدها وترتيبها إشباعها بحسب أهميتها وإلحاحها وفق سلم أولويات وفي حدود الموارد المتاحة ، لأنه من غير الممكن للإنسان عموماً أن يشبع كافة حاجاته في الوقت ذاته بسبب الندرة النسبية للموارد .

رابعاً : ضرورة **إختيار وتحديد الموارد الإقتصادية المناسبة :**لأن الكثير من الحاجات يمكن إشباعها بأكثر من مورد ، لذا فـإن اتخاذ القرار باستعمال مورد ما لإشباع الحاجة (أ) يسعي للتضحية به والحرمان منه لإشباع الحاجة (ب) .

ثانيا :تصنيف السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الإنسانية :

- **سلع وخدمات ضرورة :** كالسلع والخدمات التي تشبع الحاجات الجسدية أو الفيزيولوجية كالسلع الغذائية والمسكن والملبس ، وخدمات النقل والتعليم وإستشارة الطبيب أو المحامي أو المحاسب أو الخبير الإقتصادي .
- **سلع وخدمات كمالية :** التي تشبع حاجات ثانوية ، أو ليست ملحة ، كالعطور والمجوهرات والفراء الطبيعي الثمين واللوحات الفنية النادرة ، الإستجمام وإرتياد المسارح .....الخ .

علما أن هناك دراسات تشير إلى أن سلع (وخاصة عندما يتعلق الأمر بأنماط الإستهلاك المتعلقة بتوزيع وإنفاق الدخل) ، تصنف على العموم إلى : سلع (ضرورية) وسلع (كمالية) والسلع (المسكن والملبس) .وهذه الأخيرة ضرورية بحد ذاتها ولكن مستواها من حيث النوعية والكم فيتناسب بشكل متكافئ مع الدخل .

وبالمقابل تصنف الحاجات الإنسانية كافة والتي يتم إشباعها بأنواع السلع والخدمات المختلفة ، بأنها إما :

- حاجات مادية – جسدية – فيزيولوجية – غير فيزيائية .
- حاجات غير مادية – نفسية – روحية – معنوية – ثقافية – معرفية .

الشكل "مخطط الحاجات "

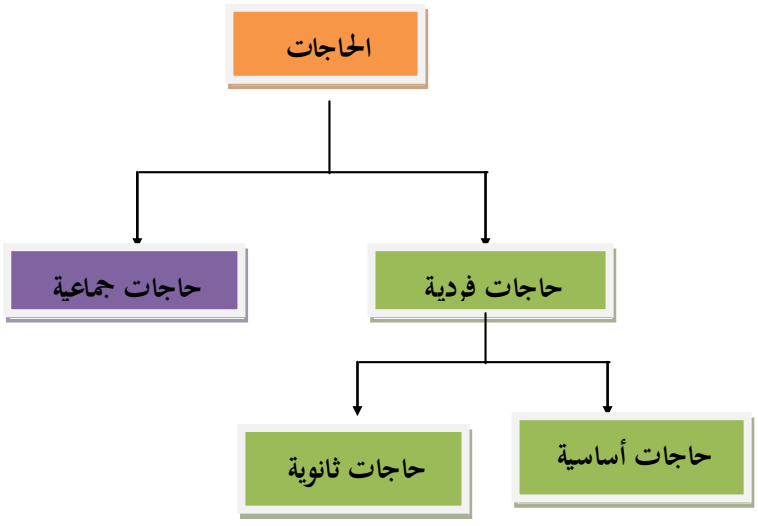

الجزء الثالث :تصنيف الخيرات (الأموال) :

الخيرات هي كل شئ يؤدي إلى إشباع الحاجات المختلفة للإنسان مثل : المواد الغذائية ، الماء ، الهواء من خصائص الخيرات هي :

- وجود بعض الخيرات بكميات محدودة ؛
- تبادلية بعض الخيرات مثل استخدام السيارة بدلا من القطار في التنقل ؛
- تكاملية بعض الخيرات : أي أن الخبز لا يؤدي دوره ولا يحقق الإشباع منه إلا بالتكامل مع خير أخر .

أولاً :الخيرات الحرة : في الطبيعة خيرات تلبي حاجة الإنسان وموجودة بوفرة مثل : الهواء والماء . وهي خيرات غير اقتصادية لأنها غير نادرة فلا قيمة لها ولا سعر بالرغم من أنها ضرورية وأساسية لحياة الإنسان .فالخيرات الحرة متوفرة في الطبيعة بأكثر من حاجات الإنسان إليها ولا يتطلب الحصول عليها بذل جهد أو دفع مقابل .

ثانياً :الخيرات الإقتصادية :هي ثروات متوفرة وموجودة بكميات محدودة وتسمح بـإشباع الحاجات الإنسانية المختلفة .أي هي كل الخيرات التي تتطلب من الإنسان بذل جهد أو دفع مقابل للحصول عليها . ولكي تكون الخيرات إقتصادية يجب توفر الشروط التالية :

- **إرتباط الخير بوجود حاجة إنسانية إليه :**فإن كان هناك خير طبيعي لا يصلح ولا يرغب الإنسان في استعماله أي لا يوجد شعور بالحاجة إليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة فلا يمكن إعتباره خيرًا اقتصاديًا؛
- **جاهزية الخير لتلبية الحاجة :**أي لا يمكن إعتبار خير ما ضمن الخيرات الإقتصادية إلا إذا كان في استطاعة الإنسان الحصول عليه استعماله أو تحويله ليلبي حاجة معينة له ؛
- **الندرة النسبية للخيرات المتاحة :**لا تعتبر المواد خيرات إقتصادية إلا إذا كانت موجودة بقدر مجموعة بالنسبة لحاجات الإنسان أي أن حاجات الإنسان تفوق كمية الخيرات المتوفرة .

ثالثا : أنواع الخيرات الإقتصادية :

أولا :الخيرات المادية : تنقسم إلى :

1- الخيرات المباشرة (السلع الإستهلاكية) : هي السلع التي تستخدم مباشرة لإشباع الحاجات البشرية **مثل :** الخبز ، اللباس ، المنازل ، السيارات ...الخ . وبدروه ينقسم إلى قسمين :

- **سلع إستهلاكية غير معمرة :** وهي السلع التي تستخدم مرة واحدة مثل : الطعام ، الدواء .

- **سلع إستهلاكية معمرة :** وهي السلع التي يقتنيها المستهلك لغرض الحصول منها على إشباع معين ولكنه يستعملها أكثر من مرة واحدة مثل : المنازل ، السيارة ، اللباس ، الراديو .

2- الخيرات غير المباشرة (السلع الإنتاجية) : وهي السلع التي تستخدم في إنتاج السلع أخرى وتنقسم إلى :

- **سلع إنتاجية وسيطية :** مثل المواد الأولية ، المواد نصف المصنعة مواد الطاقة وهي سلع إنتاجية غير معمرة أي أنه تستخدم مرة واحدة وتتحول إلى سلع أخرى أثناء العملية الإنتاجية .
- **سلع تجهيزية :**وهي سلع تستعمل عدة مرات في إنتاج سلع أخرى مثل : الآلات ، المعدات ، المباني التجارية والصناعية . وهي سلع إنتاجية معمرة .

ثانيا :الخيرات غير المادية :

وهي كل الخدمات المتحصل عليها عن طريق نشاطات غير صناعية **مثل** : التجارة ، النقل ، الصحة (العلاج) ، الأمن والتسلية ...الخ .

الشكل "مخطط الخيرات الإقتصادية "

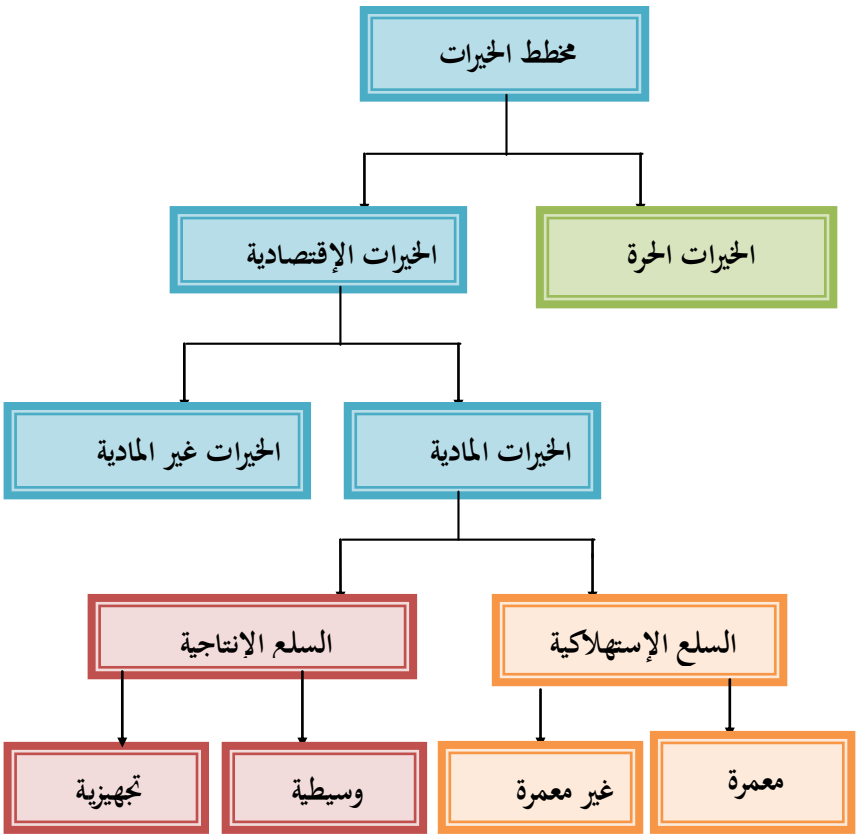

الجزء الرابع :عناصر المشكلة الإقتصادية :

أولاً : ماذا ننتج؟

أي ماذا ينتج المجتمع من السلع و الخدمات بواسطة الموارد المتاحة لديه.

أي ما هي سلع والخدمات التي يرغب المجتمع في إنتاجها، وبأي كمية ، وتعتمد المجتمعات على جهاز الثمن لحل قوى السوق هذه المشكلة بينما تأخذ بعض المجتمعات الأخرى بأسلوب التخطيط كوسيلة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد .

ثانياً : كيف ننتج؟

أي تحديد طريقة الإنتاج حيث أن طرق الإنتاج متعددة و يجب اختيار الطريقة التي تحقق أقل تكلفة هناك أكثر من طريقة إنتاجية لإنتاج السلع ، فالسلع الزراعية **مثلا** يمكننا الحصول على قدر معين منها باستخدام مساحة صغيرة من الأرض مع الإعتماد المكثف على المخصبات والآلات وأيدي عاملة بينما يمكن الحصول على نفس المحصول بإستخدام مساحة أكبر من الأرض مع الإعتماد البسيط على العوامل الأخرى ويهتم فرع على إقتصاديات الإنتاج هذا النوع من المشاكل .

ثالثاً : لمن ننتج؟

أي من الذي سيستفيد من هذا الإنتاج و كيفية توزيعه على أفراد المجتمع.

توزيع الإنتاج على سكان المقصد أي كيف يمكن توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع الواحد .

المحور الثالث النظرية الإقتصادية

الجزء الأول : النظرية الإقتصادية :

تعني النظرية بشكل عام مجموعة التعريفات التي تبين معاني المصطلحات المستخدمة ومجموعة من الفرضيات الخاصة بظاهرة معينة من خلالها التوصل إلى إستنتاجات تستخدم في تنبؤ بتصرف ظاهرة في المستقبل .ومجموعة هذه النظريات يكون العلم .

والنظرية الإقتصادية لا يسلم بصحتها إلا بعد إختيار مدى ملائمتها للواقع الإقتصادي الذي ولدت فيه فكلما كانت نتائج هذه النظرية متوافقة مع الواقع كانت أكثر قبولاً .أما إذا كانت مختلفة في نتائجها فإن ذلك يدفع إلى عدم قبولها ومن ثم أعادة صياغتها لجعلها تقترب من الواقع بدرجة أكبر مما كانت عليه قبل هذه الصياغة .وهذا يجعل النظرية تتطور وبالتالي العلم ذاته والمعرفة عموماً .أهم نقاط التي تحتويها النظرية الإقتصادية هي :

- عبارة عن مبدأ أو مجموعة مبادئ في بناء أو هيكل منطقي يعرف باسم **"نموذج "** يمثل تجريدًا وتبسيطاً للواقع ويهدف إلى وصف النشاط الإقتصادي للمتجمع والوحدات المكونة له وكذلك تحليل وتفسير سلوك الظواهر والمشاكل والأنشطة الإقتصادية المتخلفة والتنبؤ بما يحدث مستقبلا تحت الظروف معينة ؛
- تمكننًا من الحصول على تحليل منطقي مختصر ومبسط للواقع الإقتصادي الفعلي المعقد حيث لا يمكن للنظرية أن تصور الواقع بالتفصيل كما هو ؛
- قائمة على التجريد : عزل جميع العوامل التي يعتقد بأنها ثانوية أو جانبية في التأثير على النشاط أو الظاهرة الإقتصادية محل الدراسة .

الجزء الثاني :خطوات النظرية الإقتصادية :

- تعريف الظاهرة أو المشكلة الإقتصادية محل الدراسة؛
- وضع مجموعة من الإفتراضات حول سلوك الظاهرة والظروف التي تحيط بها ويفضل أن تكون هذه الإفتراضات :
  - واقعية؛
  - خالية من التناقض ؛
  - تتصف بالعمومية .
- القيام بعمليات إستنتاج منطقية لتحديد طبيعة العلاقة بين الحقائق المختلفة بناء على الإفتراضات السابقة والتعبير عن ذلك من خلال فرضيات أو فروض؛

- إختيار الفرضيات أو الفروض السابقة لمعرفة مدى دقتها وقيمتها على إعطاء تفسيرات وتنبؤات للظواهر الإقتصادية الفعلية محل الدراسة .

يحاول الإنسان دوماً إشباع حاجاته المتزايدة بالوسائل المحدودة ، وهذا عن طريق إعداد وتيهئة وتوزيع الخيرات الإقتصادية ، فإنتاج الخيرات ومبادلتها بغرض إستهلاكها هي الصورة البسيطة لكل نشاط إقتصادي فالهدف هو الإستهلاك (إي إشباع الحاجات) ووسيلة تحقيقها هو الإنتاج في أحسن الظروف .

المحور الرابع : النشاط الإقتصادي :

الجزء الأول : تعريف النشاط الاقتصادي

يعبر عن مجموعة من الأفعال والمبادرات التي يأخذها الفرد أو المجتمع في الميدان الإقتصادي أي يخص :الإنتاج – المبادلة – التوزيع والإستهلاك يمكن ترتيب النشاط الإقتصادي في إطار فروع وقطاعات إقتصادية (زراعية – صناعية – خدماتية – تجارية) .

الشكل "مخطط مضمون النشاط الإقتصادي "

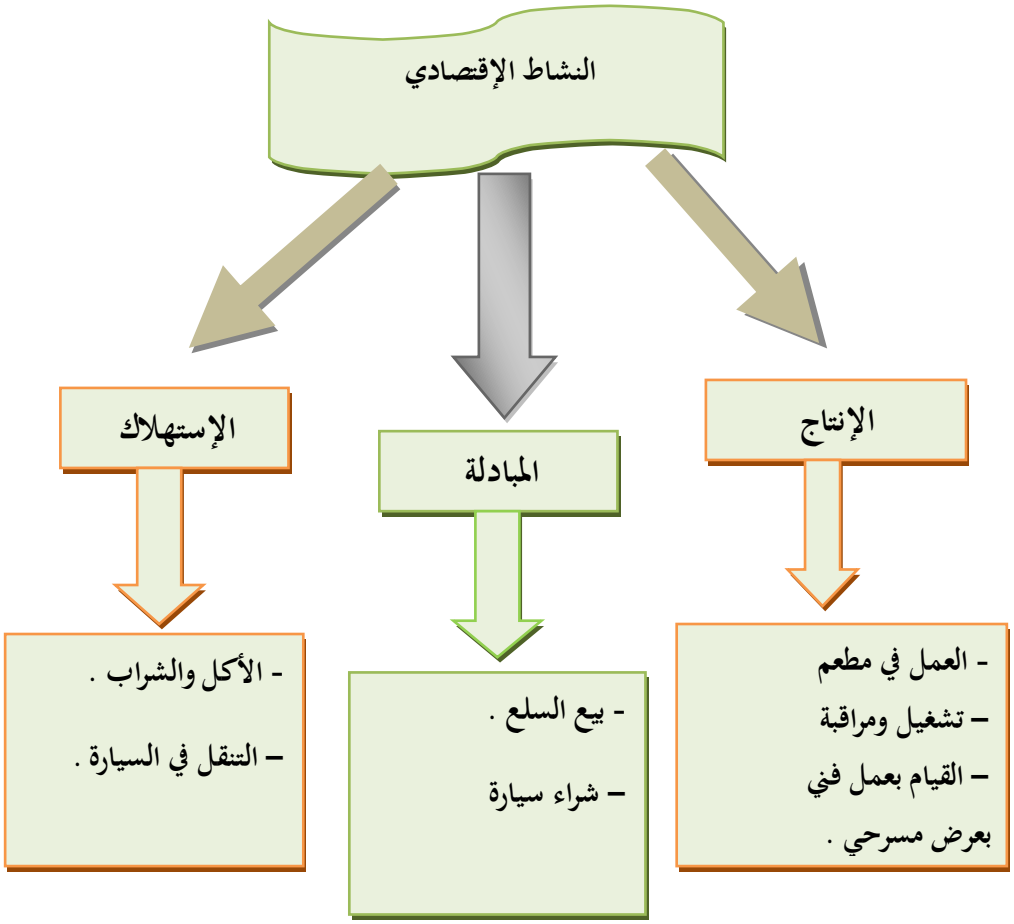

فالنشاط الإقتصادي هو سعي الفرد أو مجموعة من الأفراد لإشباع حاجاتهم الإقتصادية من طعام ، لباس وسكن ..الخ أو عملية ضرورية موجودة في كل المجتمعات البشرية . يتجسد النشاط الإقتصادي في إحدي مكونات التالية وإلا لا يعتبر نشاط الفرد نشاطًا إقتصاديًا وهي :

الجزء الأول :الإنتاج

عرف الإنتاج قديما بأنه عمل مادي هدفه خلق الأرزاق ، بمعني جعل الأموال صالحة للاستعمال الإنساني .

بعض يقولون بأن الإنتاج هو العمل الذي يولد أو يضيف منفعة أن يشبع حاجة إنسانية ، وهو عامل فكري أو مادي من صنع الانسان يساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تلبية احتياجات الانسان ورغباته وبذلك يمكننا تعريف الإنتاج بما يلي :

الفرع الأول : مفهوم الإنتاج :

هو عبارة عن عملية خلق المنافع التي تشبع الرغبات والاحتياجات الإنتاجية المختلفة من السلع والخدمات وتنجز عملية الإنتاج باستخدام مزيج منظم من عناصر الإنتاج المختلفة .

تقوم عمليات الإنتاج على تجميع العوامل الطبيعية أو الأدوات الفنية مع العمل من أجل الحصول على سلع وخدمات تخصص للإستهلاك فالإنتاج يتضمن عمليات تحويل وعمليات نقل الموارد الاقتصادية والإنتاج إما يكون إنتاج سلع مادية أو خدمات غير مادية (خدمات) .

أولا :أهمية الإنتاج :

اللانتاج أهمية كبيرة سواء بالنسبة للفرد أو للمؤسسة أو للدولة .

- **بالنسبة للفرد :** يسمح للأفراد الذين يعملون في المؤسسات من الحصول على مداخيل (أجور) ؛
- **بالنسبة للمؤسسة :** يسمح للمؤسسة من الحصول على إيرادات وتحقيق أرباح تسمح لها بالإستمرار في النشاط أو التطور والتوسع ؛
- **بالنسبة للدولة :** يسمح للدولة من الحصول على مداخيل الضرائب التي تسددها المؤسسات . كما أنه يسمح بزيادة ثروة الدولة (القيمة المضافة) .

ثانيا :أشكال الإنتاج :

1- الإنتاج السلعي :

هو كل السلع والخدمات التي تباع في السوق مقابل سعر يغطي على الأقل تكلفة الإنتاج . وفي هذا الصدد نذكر أن السوق هو المكان يلتقي فيه عرض المنتجين وطلب المستهلكين. كما أن الخدمات التي تكون موضع عرض في السوق بسعر يغطي نفقات الإنتاج ويسمح بالحصول على هامش ربح ، وهي ضمن الإنتاج السلعي مثل النقل والإشهار ....الخ .

2- الإنتاج الغير السلعي :

هو عموماً الخدمات غير المعروضة في السوق أو المقدمة من طرف الإدارة بدون مقابل مثل التعليم ، الأمن ... الخ

رابعا :عناصر الإنتاج :

عناصر الإنتاج هي **" مجموعة العناصر التي تتضافر فيما بينها للإسهام في إنتاج الأموال الإقتصادية "** ، فهي الموارد الإقتصادية التي تستخدم في عمليات إنتاج السلع والخدمات والتي بدونها يستحيل القيام بالإنتاج. وهذه العناصر أربعة وهي :

1– عنصر الأرض :

يقصد بالأرض الموارد المستمدة من الطبيعية والتي تستخدم في عمليات الإنتاج ، أي أنها تشمل سطح الأرض وما تشتمل عليه الأرض من معادن وثروات ذات معدنية وموارد مياه وغيرها من الموارد الطبيعية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان .

2– عنصر العمل :

يمثل عنصر العمل خدمات الأيدي العاملة التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات ، وقد يكون العمل جسماني يعتمد أساساً على المجهود العضلي للإنسان أو ذهني يعتمد على المجهود العقلي للإنسان أساساً . هذا ويؤخذ في الاعتبار عند دراسة عنصر العمل .

ناحيتين هما :

الناحية النوعية :

حيث تتمثل الناحية النوعية للعمل واختلاف درجة مهارة العمال إنتاجيتهم والتي تتوقف بدورها على الصفات الوراثية والمكتسبة للعامل ودرجة الثقافة والمستوى الخلقي وحرية اختيار المهنة وغير ذلك مما يؤثر على حجم كفاءة الإنتاج .

الناحية الكمية :

فتتمثل في حجم القوة العاملة أو عدد المشتغلين في سوق العمل والتي تتحدد بعدد السكان وتوزيعهم حسب العمر والجنس.

2– عنصر رأس المال :

رأس المال هو العنصر الذي يصنعه الإنسان ليساعده في عملية الإنتاج ويشمل الآلات والمعدات والمواد التي يصنعها الإنسان لتزيد قدرته على الإنتاج . ويلاحظ أن النقود أو رأس المال النقدي هو مجرد وسيلة للحصول على رأس المال العيني أو الحقيقي والمتمثل في الآلات والمعدات والمواد للازمة للإنتاج .وعلى مستوى المنشأة أو المشروع يمكن التفرقة بين نوعين أساسيين من عنصر رأس المال **هما :**

أ– رأس المال الثابت :

الأصول الثابتة في المشروع كالآلات والمعدات والمباني والمنشآت والتي يمكن للمشروع أن يستفيد بها في عملية الإنتاج على مدى فترات طويلة من الزمن لا يفنى بمجرد استعماله .

ب–رأس المال المتداول (أو الدائر) :

فهو المواد الأولية والسلع غير تامة الصنع التي يستخدمها المشروع في عملية الإنتاج والتي تستهلك بمجرد إستعمالها.

وتبرز الأهمية الإقتصادية للتفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول في أنه عند حساب تكلفة إنتاج السلعة في المشروع فـإن قيمة رأس المال المتداول تدخل بأكملها في حساب تكلفة إنتاج السلعة ، أي يدخل في حساب تكلفة إنتاج السلعة التي ينتجها المشروع خلال فترة زمنية معينة قيمة كل ما إستخدمه المشروع من المواد ومستلزمات إنتاج والسلع نصف المصنعة في عملية الإنتاج السلعة .

4- عنصر التنظيم :

يقصد بالتنظيم خدمات المنظمين وأصحاب المشروعات الذين يقومون بـإدارة وتنظيم المشروع ويقومون بعملية التأليف بين عناصر الإنتاج الأخرى الرئيسية وهي الأرض والعمل ورأس المال الإنتاج السلع والخدمات ويتحملون مخاطر الإنتاج ومسئولية إتخاذ القرارات في المشروع وقد يحققون ربحاً أو خسارة ونظراً الإختلاف طبيعة عمل المنظمين عن طبيعة عمل الأيدي العاملة الأخيرة فقد تم فصل عنصر التنظيم عن عنصر العمل واعتبر عنصرا مستقبلا من عناصر الإنتاج .

خامسا : دالة الإنتاج (العلاقة بين عناصر الإنتاج وحجم الإنتاج) :

إن إنتاج السلعة أو الخدمة في أي مشروع يتم عنت طريق إستخدام أكثر من عنصر من عناصر الإنتاج ، ويتوقف حجم الإنتاج على كمية عناصر الإنتاج المستخدمة . ودالة الإنتاج تعبر عن العلاقة بين حجم الإنتاج وكمية عناصر الإنتاج المستخدمة ، ويمكن التعبير عن دالة الإنتاج كالآتي :

$$\mathbf{Q= f(L ,K)}$$

حيث ($\mathbf{Q}$) أي حجم الإنتاج دالة في كمية المستخدم من عناصر الإنتاج .

مثل : عنصر العمل ($\mathbf{L}$) ورأس المال ($\mathbf{K}$) .وهذا يعني أن حجم الإنتاج من السلعة التي ينتجها المشروع يتوقف على كمية المستخدم من عناصر الإنتاج ، وعلى ذلك فـإن حجم الإنتاج (Q) يكون هو المتغير التابع في دالة الإنتاج بينما يمثل المستخدم من عناصر الإنتاج ، K,L...المتغيرات المستقبلية في الدالة .

ويمكن زيادة حجم الإنتاج في المشروع والمنشأة **بمرحلتين إنتاجيتين مختلفتين :**

- المرحلة الأولى : الأجل القصير :

وهي المرحلة التي يكون فيها على الأقل عنصر إنتاجي واحد ثابتاً ، أي أن الكمية المستخدمة من هذا العنصر غير قابلة للزيادة أو النقصان .

– المرحلة الثانية : الأجل الطويل :

هي المرحلة التي تكون جميع عناصر الإنتاج المستخدمة قابلة للتغيير.

1– دالة الإنتاج في الأجل القصير، وقانون تناقص الغلة :

يقوم الإنتاج في المدى القصير على الافتراضات التالية :

- ✓ تستخدم المنشأة عنصرين فقط من عناصر الإنتاج ، وهما :عنصر العمل (L)وعنصر رأس المال (K)؛
- ✓ يعتبر عنصر العمل (L) العنصر الإنتاج المتغير بينما يعتبر عنصر رأس المال (K) ، العنصر الإنتاجي الثابت ؛
- ✓ ثبات المستوى التقني المستخدم في عملية الإنتاج ؛
- ✓ إدا أرادت المنشأة زيادة الكمية المنتجة ، فـإن دلك يتطلب استخدام المزيد من العنصر الإنتاجي المتغير (L) ، مقابل استخدام حجم محدد من العنصر الإنتاجي الثابت (K) .

أ– قانون تناقص الغلة :

مضمون هذا القانون هو أنه **" إذا كان هناك عنصران أو أكثر من عناصر الإنتاج وكانت كمية أحدهما ثابتة وكمية الأخر متغيرة فـإن زيادة العنصر المتغير يترتب عليها بعد حد معين تناقص الناتج الحدي والناتج المتوسط "**.

ويقوم هذا القانون على الإفتراضات التالية :

- ➢ ثبات كمية أحد عناصر الإنتاج وتغير كميات باقي العناصر المستخدمة في العملية الإنتاجية ، أي تغير نسب المزج بين العناصر المستخدمة ؛
- ➢ ثبات المستوى الفني المستخدم في العملية الإنتاجية ؛
- ➢ التجانس التام في الوحدات المستخدمة من عناصر الإنتاج المتغيرة (عنصر العمل مثلا) من حيث الكفاءة والمهارة ؛
- ➢ ينجز التحليل خلال الفترة القصيرة .

ب–ينص القانون تناقص الغلة على ما يلي :

بفرض ثبات كمية أحد عناصر الإنتاج و إضافة وحدات إضافية متساوية على التوالي من عناصر الإنتاج المتغيرة وبفرض توفر الافتراضات المذكورة أعلاه ، فـإن الناتج النهائي بثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى (A....0) : في بداية يتزايد حجم الناتج النهائي بمعدل متزايد حيث تطلق على هذه المرحلة أسم مرحلة تزايد الغلة.

المرحلة الثانية (A....B) :يستمر حجم الناتج النهائي في التزايد ولكن بمعدل متناقص حتى يصل إلى قيمته القصوى. وتسمى هذه المرحلة بمرحلة تناقص الغلة .

المرحلة الثالثة (....B) : يأخذ حجم الناتج النهائي بالتناقص وتمسى هذه المرحلة بمرحلة الغلة السالبة .

يوضح الشكل هذه المراحل حيث يربط منحى الإنتاج بين كمية العنصر المتغير (عنصر العمل) وبين حجم الناتج الإنتاج .

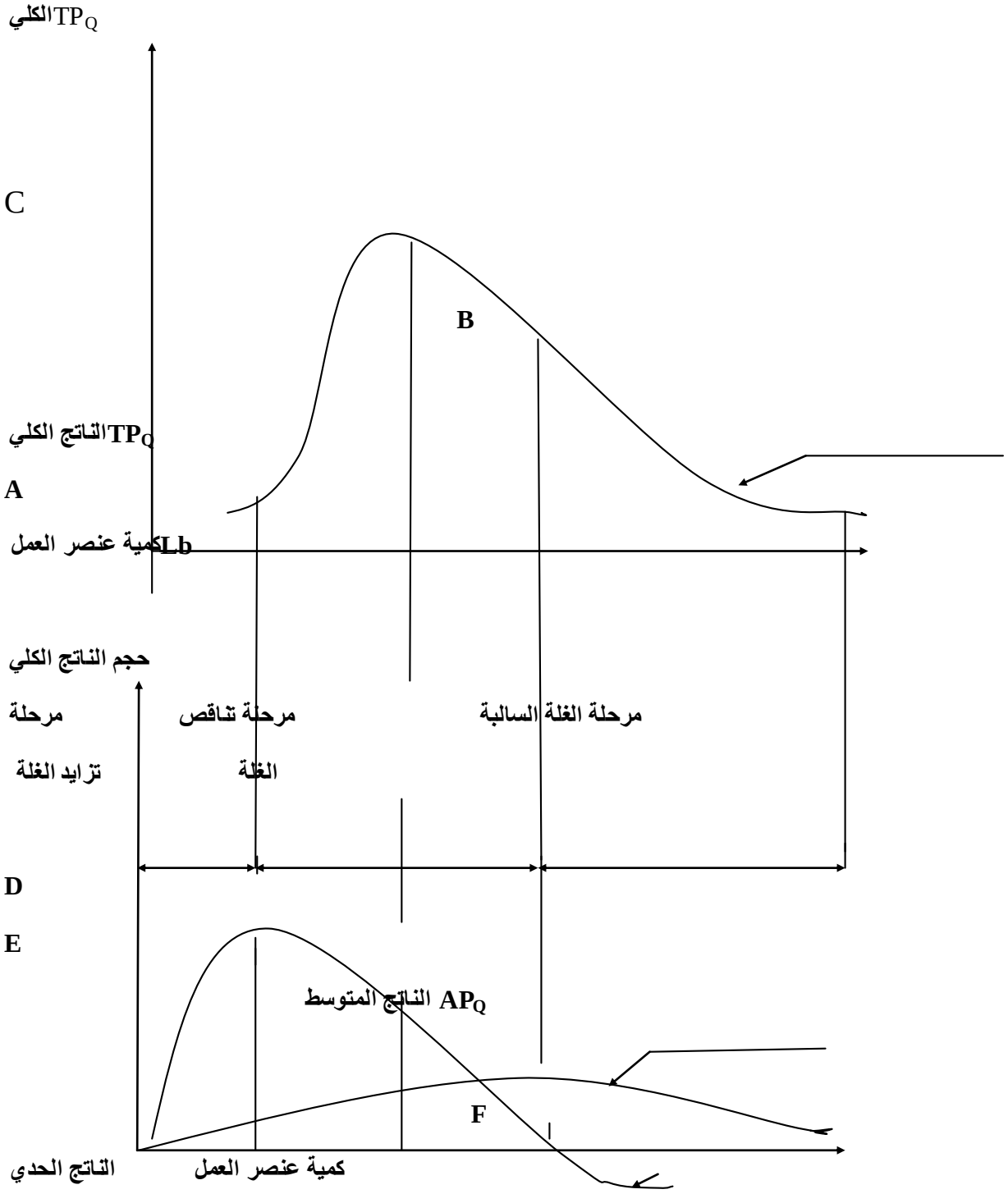

وسوف نفترض أن هناك مشروع وأنه يستخدم عنصرين أساسين من عناصر الإنتاج وهما عنصر رأس المال وعنصر العمل ، وسوف نفترض أن عنصر رأس المال الثابت ، وأن عنصر العمل هو العنصر المتغير.

والمقصود بالإنتاج الكلي (TP) **"إجمالي الناتج الذي ينتجه عدد معين من العمال "**أما :

الناتج المتوسط والناتج الحدي

الناتج المتوسط : عبارة عن الناتج الكلي مقسوماً على وحدات العنصر المتغير (العمل).

$$\text{الناتج المتوسط} = \frac{\text{الناتج الكلي}}{\text{عدد العمال}} = \frac{TP}{L} = AP$$

الناتج الحدي : هو التغير في الناتج الكلي الناتج عن التغير الإنتاج المتغير (العمل) بوحدة واحدة .

$$\frac{\text{التغير في الناتج الكلي}}{\text{التغير في عدد العمال}} \quad \frac{\Delta TP}{\Delta L}$$

تمرين الأول :

الجدول التالي يوضح قانون تناقص الغلة وما يحدث لكل من الإنتاج الكلي والإنتاج الحدي والإنتاج المتوسط نتيجة لزيادة عنصر العمل مع ثبات عنصر رأس المال . مع حساب الناتج المتوسط والحدي مباشرة من جدول حدد المراحل الإقتصادية ؟

العنصر الثابت رأس المال K	العنصر المتغير العمل L	الناتج الكلي Q=TP	الناتج المتوسط AP	الناتج الحدي MP	تحديد المراحل الاقتصادية
15	0	0	–	–	المرحلة الأولى مرحلة الغلة المزايدة (تزايد الغلة)
15	1	5	5	5	إنتاج غير الإقتصادي
15	2	12	6	7	
15	3	21	7	9	
15	4	32	8	11	
15	5	45	9	13	
15	6	54	9	9	المرحلة الثانية مرحلة الغلة متناقصة (تناقص الغلة
15	7	58	8.3	4	إنتاج الاقتصادي
15	8	58	7.25	0	
15	9	52	5.8	6–	المرحلة الثالثة مرحلة تناقص المطلق (الغلة السالبة إ.غ.

من الجدول السابق يتضح لنا ما يلي :

الناتج الكلي : تزايد كلما أضفنا وحدة إضافة من عنصر العمل إلى أن وصل إلى أقصى مستوى له عند **الوحدة الثامنة** ، وعند هذا المستوى يصبح الناتج الحدي مساويا للصفر ، ثم يبدأ الناتج الكلي في التناقص عندما يصبح الناتج الحدي **سالبًا** .

الناتج المتوسط :يتزايد إلى أن يصل إلى أعلى مستوى عند **الوحدة السادسة** ، ثم يبدأ في الانخفاض إلا أنه يظل **موجباً** .

الناتج الحدي : يتزايد إلى أن يصل إلى أعلى مستوى له عند **الوحدة الخامسة** ، ثم يتناقص إلى أفصى يصل إلى الصفر ، ثم يأخذ بعد دلك يأخذ قيمًا سالبة .

تمرين الثاني :

سوف نفترض أن هناك المشروع ينتج سلع القمح وأنه يستخدم عنصرين أساسين من عناصر الإنتاج وهما عنصر الأرض وعنصر العمل ، وسوف نفترض أن عنصر الأرض ثابت أي أن مادة الأرض المزروعة بالقمح مثلا ثابتة (لتكن 2 هكتار مثلا) وأن عنصر العمل هو العنصر المتغير ، وبمعنى أن زيادة إنتاج القمح في المشروع الأخرى تتم عن طريق زيادة عدد العمال .

الأرض	عدد العمال	الناتج الكلي	الناتج الحدي	الناتج المتوسط
2	1		8	8
2	2		12	10
2	3		32	12
2	4		24	15
2	5		30	18
2	6		18	18
2	7		4	16
2	8		0	14
2	9		-4	12
2	10		-8	10
2	11		-12	8

المطلوب : تحديد قانون تناقص الغلة ، ومراحل عملية الإنتاج ومرحلة الاقتصادية ؟

1- دالة الإنتاج في الأجل الطويل (قانون غلة حجم) :

يحكم دالة الإنتاج في هذه الفترة العلاقة ما بين حجم الناتج الكلي والكميات المستخدمة من جميع عناصر الإنتاج المختلفة ويطلق عليه **قانون غلة الحجم** .

وحسب هذا القانون فـإن زيادة الكميات المستخدمة من جميع عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية يؤدي إلى زيادة حجم الناتج الكلي ويمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية :

$$TPQ=(Lb, Ln, Cp, Org)$$

نميز لغلة الحجم في الواقع العملي الحالات الثلاث التالية :

أ- **تزايد غلة الحجم :** في هذه الحالة زيادة حجم المشروع (زيادة حجم جميع عناصر الإنتاج) بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة حجم الناتج الكلي بنسبة أكبر .حيث ينجم عن زيادة حجم المشروع اتساع نطاق العمليات الإنتاجية مما يوفر إمكانية تقسيم العمل ضمن العملية الإنتاجية ذاتها ، والإستفادة من التخصص الذي يحسن الكفاءة والمهارة وبالتالي لرفع الإنتاج .

ب- **ثبات غلة الحجم :** وتعني أن زيادة حجم المشروع بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة حجم الناتج الكلي بنفس النسبة عند هذه الحالة يصل المشروع إلى نقطة استفدت عندها مزايا الحجم الكبير الإنتاج .فـإن افترضنا ثبات المستوى الفني والتكنولوجي المستخدم في العملية الإنتاجية فـإن زيادة مع عناصر الإنتاج بنسبة ما تؤدي إلى زيادة حجم الناتج الكلي بنفس النسبة .

ت- **تناقص غلة الحجم :**وتعني أن زيادة حجم المشروع بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة حجم الناتج الكلي بنسبة أقل ، فالمشروع عند هذه الحالة يعاني من صعوبات تنظيمية خاصة بالعملية الإنتاجية نتيجة للوقع الكبير غير المخطط ، وبالتالي تنخفض كفاءته في إدارة العملية الإنتاجية ، ويصل إلى مرحلة الفشل في الحصول على زيادة في حجم الناتج الكلي تتناسب مع الزيادة المساهمة في العملية الإنتاج .

تمرين الثالث :

نفترض أن مزارعاً يستخدم هكتاراً واحداً من الأرض (عنصر الإنتاج الثابت)، الإنتاج محصول القمح وأنه يستخدم وحدات مثالية من عنصر العمل (عنصر الإنتاج متغير) وبالتجربة حصلنا على البيانات في الجدول التالي الذي يوضح قانون تناقص الغلة .

مطلوب : - أكمل الجدول (حساب الناتج المتوسط والحدي مباشرة) ؟

- شرح مراحل الإقتصادية حتى تبين لنا قانون تناقص الغلة ؟

الأرض	العمل "L "	الناتج الكلي "TP"	الناتج المتوسط "APL"	الناتج الحدي "MPL"	المراحل
1	0	0	0	0	مرحلة الأول
1	1	4	4	4-0=+4	تزايد الغلة
1	2	10	5	10-4=+6	إنتاج غير إقتصادي
1	3	18	6	18-10=+8	

1	4	24	6	24–18=+6	
1	5	29	5.8	29–24=+5	
1	6	33	5.5	33–29=+4	مرحلة الثانية
1	7	35	5	35–33=+2	تناقص الغلة
1	8	36	4.5	36–35=+1	إنتاج إقتصادي
1	9	36	4	36–36=0	
1	10	35	3.5	35–36=–1	مرحلة الثالثة الغلة السالبة إنتاج غير إقتصادي

الحل :

شرح المراحل :

مرحلة الأول : (تزايد الغلة ، إنتاج غير إقتصادي)

1- الناتج الكلي يتزايد بمعدلات متزايدة .

2- الناتج الحدي يتزايد بمعدلات متزايدة .

3- الناتج المتوسط يتزايد بمعدلات متزايدة .

مرحلة الثانية (تناقص الغلة ، إنتاج إقتصادي)

1- الناتج الكلي يتزايد بمعدلات متناقصة .

2- الناتج الحدي يتناقص .

3- الناتج المتوسط يتزايد ثم يتناقص .

ويتقاطع مع الناتج الحدي هذه أعلى نقطة لها وهكذا هذه المرحلة توضح قانون تناقص الغلة تسمى ب **"الإنتاج الإقتصادي "**

مرحلة الثلاثة (الغلة السالبة ، إنتاج غير إقتصادي)

1- الناتج الكلي يتناقص .

2- الناتج الحدي يكون سالب .

3- الناتج المتوسط يتناقص ولكن لا يصل إلى الصفر ولا يكون سالب في نهاية مرحلة الثانية يصل الناتج الكلي أقصاه ويكون الناتج الحدي يساوي الصفر في مرحلة الثالثة عندما يتناقص في مرحلة الثانية .

الجزء الثاني : المبادلة

إذا رجعنًا بالتاريخ إلى المجتمعات البدائية لوجدنًا أن النشاط الاقتصادي كان يتم بغرض الإستهلاك الذاتي وبمعنى أخر كانت فئات المجتمع – سواء أكان الفرد ، الأسرة أو القبيلة أو غيرها – تقوم بالإنتاج ذاتياً أي تنتج جميع ما تحتاج إليه من سلع وخدمات .

أولا : تعريف المبادلة :

هي عملية التنازل شئ مقابل الحصول على شئ أخر هي تعتبر همزة وصل بين منتج السلعة ومستهلكها .وتتم عملية المبادلة خلال الوسطاء (تجار الجملة وتجار التجزئة) .

أو المبادلة هي تداول السلع والخدمات بين الأفراد عن طريق البيع والشراء في السوق. أو بمعنى أخر هي عملية إنتقال ملكية شئ أو خدمة من شخص إلى شخص آخر في مكان معين بقيمة معينة .

ثانيا : أشكال المبادلة :

1- **المقايضة :**هي أول شكل من أشكال المبادلة ، وتعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة دون إستعمال النقود .

أ- **غيوب المقايضة :**

- صعوبة تجزئة بعض السلع ؛
- عدم التوافق بين رغبات الأفراد ؛
- صعوبة وجود معدل موحد لتبادل بين سلعة أخرى ؛
- صعوبة مقايضة الخدمات السلع؛
- أن المقايضة لا تسمح بالإدخار وذلك لأن المخزون السلعي يتطلب تكلفة لتخزينه من جهة وهو معرض للتلف والضياع من جهة الثانية .

ب–المزايا المقايضة :

- سمحت بأجراء المبادلة وتسويق الفائض من الإنتاج من أجل تلبية مختلف الحاجات .

2–المبادلة بواسطة النقود :

هي إستخدام النقود كوسيط في عملية التبادل (سلعة –نقود – سلعة) وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية قد مرت بعدة مراحل فعني المرحلة الأول إستخدمت بعض السلع مثل الملح والجلود كوسيط للمبادلة للتغلب على بعض عيوب المقايضة ثم في مرحلة لاحقة تم إستخدام النقود المعدنية وبعد ذلك ظهرت تدريجيا أشكال أخرى للنقود .

جدول : " المزايا والعيوب النقود "

المزايا	العيوب
لقد ظهرت النقود للقضاء على عيوب المقايضة فعيوب المقايضة هي مزايا إستعمال النقود ، حيث سهلت النقود عملية المبادلة كثيراً	إنخفاض قيمة النقود يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد .

الشكل :"مخطط يوضح تطور المبادلة ومختلف أنواع النقود "

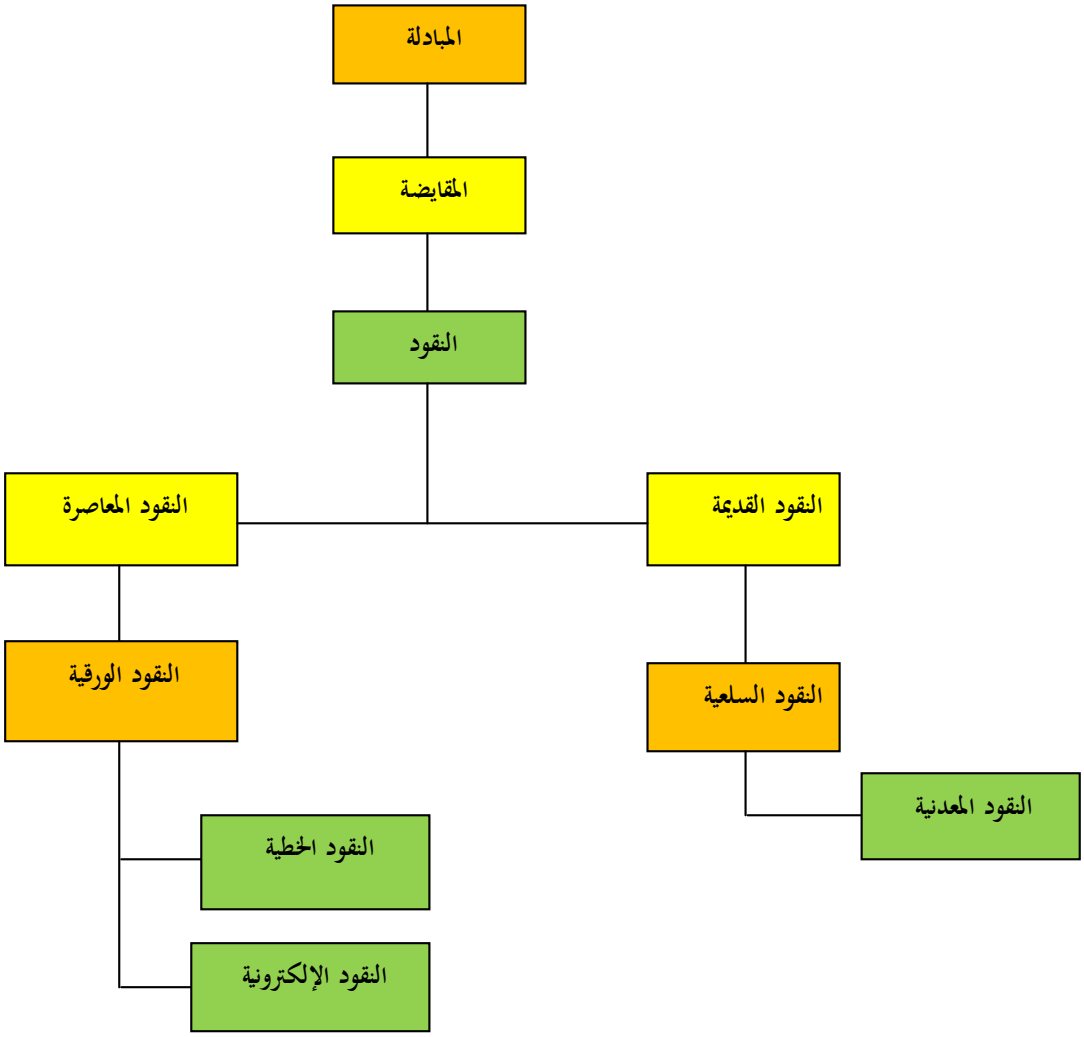

ثالثاً :تعريف النقود :

. يمكن تعريف النقود بأنها وسيلة للتبادل ، مخزن للقيمة ، ومقياس للقيمة. ويمكن تعريف النقود بأنها " **أي أداة أو وسيلة يمكن من خلالها تبادل السلع والخدمات وسداد الدين** " .

1- **خصائص النقود** : للنقود عدة خصائص نذكرها ما يلي :

- تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع ؛
- أن تكون نادرة نسبياً ؛
- أن تتمتع بثبات نسبي في قيمتها ؛
- أن تكون قابلة للتجزئة دون إنخفاض قيمتها ؛
- أن تكون وحداتها متماثلة ؛
- أن تكون سهلة الحمل و الإحتفاظ بها ؛
- لا تبلى بسهولة أي لا تتلف نتيجة تداولها .

2- أنواع النقود :

عرفت البشرية العديد من أنواع النقود وتعددت أشكالها عبر التاريخ حيث يمكننا القول بأن هذه الأنواع مثلت مراحل معينه من التطور ، وفي هذا الإطار يمكننًا تتبع أنواع النقود بالتالي :

أ-النقود السلعية : **La Monnaie Marchandise**

يشير تاريخ النقود إلى أن البشرية استخدمت أنواعاً لا حصر لها من السلع كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة مثل الملح والأصواف والماشية وما إلى ذلك ، ولكن مع التطور شاع إستخدام المعادن كالذهب والفضة ، ومع التطور الإقتصادي ظهرت النقود النائبة والتي تعني إستعمال شهادات ورقية تمثل قيمة النقود السلعية وتصدرها السلطة النقدية وتعطي صاحبها الحق في تحويلها إلى نقود سلعية كاملة القيمة .

ب-النقود المعدنية : **La Monnaie Métallique**

لقد إستخدم الإنسان المعادن لأغراض نقدية ، هذا إستخدم في أول الأمر البرونز النحاس كمعادن نقدية ثم تطور إلى إستخدام الذهب والفضة وذلك الأسباب عدة منها ، أنهما لا يتعرضان إلى الصدأ كما يتمتعان بسهولة حملهما وقابليتهما للتخزين والتجزئة كما أنهما يتمتعان بالندرة النسبية مقارنة بالمعادن الأخرى .

ت-النقود الورقية : **La Monnaie Fiduciaire**

أظهرت النقود الورقية اتجاهين أساسيين هما :

الإتجاه الأول : ظهرت النقود النائبة أثناء عصر سيادة النقود المعدنية لأن النقود النائبة هي في الأصل شهادات ورقية إستخدمت لكي تنوب عن النقود المعدنية مع بقاء الأخيرة أساساً للتعامل .

الإتجاه الثاني : إتجه الأفراد إلى حمل ما لديهم من ذهب أو غيره من المعادن لكي يودعونه في خزائن لدى الصياغ لتأمينه من المخاطر كالسرقة .

ث–النقود المصرفية :

النقود المصرفية عبارة عن ديون في ذمة البنك قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات ويطلق عليها أيضاً نقود الودائع أو النقود الائتمانية ، فودائع الحسابات يمكن استخدامها كوسيلة للدفع عن طريق الشيكات غير أن استخدامها يتوقف على موافقة الدائن إذ لا تتمتع بقوة الإبرام بحكم القانون .

ج–النقود الإلكترونية : La Monnaie électronique

ظهرت النقود الالكترونية مع تطور شكل ونوعية النقود وهي أحدث صورة من صور النقود بل وتعتبر الطريق إلى عالم تختفي فيه عمليات التداول بالنقود ويطلق عليها أيضاً بطاقات الدفع الالكترونية أو وسائل الدفع الحديثة .

فإن النقود الإلكترونية البلاستيكية تطلق على بطاقات الدفع الإلكترونية التي لا تخرج عن كونها بطاقات بلاستيكية يتم معالجتها إلكترونياً ، وذلك لاستخدامها في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها والدخول بها على الآلات المعدة لتحقيق هذه الأغراض ونذكر من هذه البطاقات :

- بطاقات الائتمان؛
- بطاقات الدفع الفوري ؛
- بطاقات الدفع المؤجل أو بطاقات إعتماد النفقات ؛
- بطاقات التحويل الإلكتروني؛
- بطاقات الصراف الآلي ؛
- كروت ضمان الشيكات .

رابعاً :**وظائف النقود** :للنقود أربعة وظائف أساسية وهي :

1–النقود كوسيط في المبادلة :

اعتبر هذه الوظيفة أقدم وظيفة تؤديها النقود وأهمها ، فظهور النقود يعود أساساً لحاجة الناس لأداة مبادلة للقضاء على صعوبات المقايضة .لقد أدى إستخدام النقود إلى تجزئة لمقايضة إلى عمليتين منفصلتين تماماً :

العملية الأول : سلعة ⟵ نقود

العملية الثانية : نقود ⟵ سلعة

2– النقود كمقياس للقيمة :

تستخدم النقود في قياس قيم جميع السلع والخدمات المتداولة داخل الإقتصاد الوطني أي تستعمل كوحدة قياس .

3– النقود كمستودع للقيمة :

أي تأجيل إنفاق النقود وإستبدالها بالسلع والخدمات في وقت لاحق .فهذه الوظيفية إذا تشتمل في خزن القوة الشرائية

4– النقود وسيلة للمدفوعات الآجلة :

يمكن أن يتم البيع أو الشراء مع تأجيل الدفع ففي هذا الحالة تستعمل السلعة من يد البائع إلى يد المشترى دون أن يدفع هذا الأخير فوراً ثمن السلعة حيث يتحدد الدفع في موعد معين .

الجزء الثالث : الإستهلاك

أولا : تعريف الإستهلاك :

الإستهلاك هو الهدف من النشاط الإقتصادي وهو أيضاً المحرك وذلك بتأثيره الديناميكي على الإنتاج . وكما هو معروف فـإن العائلات تستعمل دخلها لإشباع حاجاتها من السلع والخدمات .

ثانيا :أنواع الإستهلاك :

يميز الإقتصاديون بين أنواع الاستهلاك الذي يقوم به الأعوان الإقتصاديون بالنظر إلى عدة معايير منها :

1– الإستهلاك النهائي و الإستهلاك الوسيط :

يقصد **بالإستهلاك النهائي :** قيام العائلات والإدارات بالإستعمال المباشر والنهائي للسلع والخدمات ويعتبر هذا النوع من الإستهلاك غير منتج .

الإستهلاك الوسيط :فيقصد به استعمال المؤسسات للمواد والمنتجات والخدمات في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهو استهلاك منتج .

2– الإستهلاك الفوري و الإستهلاك التدريجي :

يقصد بالإستهلاك الفوري :

هو الإستعمال النهائي أو الوسيط للسلع والخدمات مرة واحدة مثل : تناول الطعام أو إستعمال المواد الأولية و الإستهلاك الفوري هو صفة أغلب الخدمات **مثل:** خدمة النقل .

الإستهلاك التدريجي :

هو الإستعمال المتكرر للسلع والخدمات عدة مرات أي إفناء السلع والخدمات بصورة تدريجية وليست فورية مثل : إستعمال المباني واللباس.

3- الإستهلاك الفردي و الإستهلاك الجماعي :

على سبيل المثال تناول دواء وصفه الطبيب لشخص مريض يخصه شخصياً دوت سواه بينما التنزه في الحدائق العامة فهو مسموح لجميع الناس ولهذا نقول أن تناول الدواء هو:

أ- **إستهلاك الفردي** .وينقسم إلى فرعين التالين :

- **الإستهلاك المستقل عن مستوى الدخل "التلقائي ":** وهو ذلك الجزء من الإستهلاك الذي لا يرتبط بالدخل الشخصي للمستهلك والذي لا بد أن يحصل عليه الفرد حتى وإن دخله صفراً، وذلك إما بالسحب من مدخراته إن وجدت أو بالاقتراض ، بإختصار فإن هذا القسم يمثل الحد الأدنى الضروري من الإستهلاك للازم للحياة .
- **الإستهلاك المعتمد على مستوى الدخل :** وهو ذلك الجزء من الإستهلاك الذي يرتبط بدخل المستهلك ، فكلما زاد دخله زادات أنواع وكميات السلع والخدمات التي يستهلكها وبالتالي هي علاقة طردية موجبة بين الدخل والإستهلاك .

ب- الإستهلاك الجماعي :

يلعب الإستهلاك الجماعي دور فعال في النمو الإقتصادي وهنا لدور نخصصه للقطاع الحكومي فهو المنظم والمسير الوحيد المشرف على توزيع السلع الجماعية مثل :المدارس ، الجامعات ، الطرقات ...الخ .

ثالثا :العوامل المؤثرة على الإستهلاك : أهم العوامل هي :

أولاً :الإستهلاك على الدخل :

نقصد بالدخل هنا الدخل المتاح للعائلات أي الدخل الصافي في المقبوض خلال فترة معينة أما إستهلاك العائلات فهو ذلك الجزء المنفق من الدخل على شراء السلع الاستهلاكية والخدمات وغالبًا ما يجزأ إلى ثلاثة مستويات من الإنفاق :

- الإنفاق على الغذاء ؛

- الإنفاق على السكن واللباس ؛
- الإنفاق على النقل ، الصحة ، التسلية .....الخ .

تخصيص الدخل يعني توزيعه بين العمليات الثلاثة : الإستهلاك والإدخار والإستثمار

ثانياً :الإستهلاك ومستوى أسعار :

إن الطلب على سلعة ما يحدده سعر تلك السلعة ،فإذا كان السعر منخفضاً وكان المستهلك يقتني كميات أكبر .أما إذا كان السعر مرتفعاً فإن المستهلك يقلل من مشترياته من تلك السلعة .

ثالثاً :قرار المستهلك :

يترجم قرار المستهلك ، مشكلة الإختيار بين مختلف السلع والخدمات .والإختيار تحدده عدة عوامل بسيكولوجية أطلق الإقتصاديين عليها أسم المنفعة الحدية وهي المنفعة المتحصل عليها من إقتناء وحدة إضافية من سلعة معينة .وبطبيعة الحال فكلما زادت الكمية المستهلكة من سلعة معينة قلت منفعة هذه السلعة في نظر المستهلك .

مثال :على ذلك إذا شرب الشخص كوباً من الماء فإنه يتحصل منه على منفعة كبيرة ولكن كلما شرب كوباً آخر فإن المنفعة تصل حتى إذا وصل إلى حد معين من الكؤوس فإن المنفعة المتحصل عليها من الكوب الأخير تكون معدومة إذن المنفعة تلعب دورًا هاماً في بلورة قرار المستهلك بإستهلاك أو لا.

الفرع الرابع : نظرية سلوك المستهلك :

أولاً : مفهوم المنفعة : هي قدرة الشيء على الإشباع الحاجة ، أي أنها اللذة أو الإشباع الذي يحصل عليه الفرد من إستهلاكه سلعة معينة .وهي ليست خاصية مادية بقدر ما هي علاقة بين السلعة والحاجة أليها .

أ- النظرية الكلاسيكية لسلوك المستهلك (نظرية المنفعة الحدية):

وتقود هذه النظرية على جملة من الفروض :

- إن المستهلك رشيد وأن تصرفه يتصف بالعقلانية ، فهو يتصرف بالطريقة التي تمكنه من إشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته بحدود دخله المحدود والأسعار السائدة في السوق ؛
- يستطيع المستهلك أن يقيس مقدار المنفعة التي يحصل عليها من إستهلاكه لوحدات السلع عددياً؛
- أن منفعة كل سلعة مستقلة عن منفعة السلع الأخرى ؛
- أن المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك عبارة عن مجموع المنافع التي يحقق من إستهلاكه السلع المختلفة.

ب–المنفعة الكلية والمنفعة الحدية :

المنفعة الكلية :

هي مجموعة المنفعة التي تحصل عليها المستهلك من جراء إستهلاكه لكمية معينة من سلعة ما في فترة زمنية معينة والمنفعة الكلية تزايد مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ولكن بمعدل متناقص إلى أن تبلغ أقصى حد لها ، عندما تثبت المنفعة الكلية ، ولكن بعد هذا الحد أي عند إستهلاك وحدات إضافية تبدأ المنفعة الكلية في تناقص مطلق .

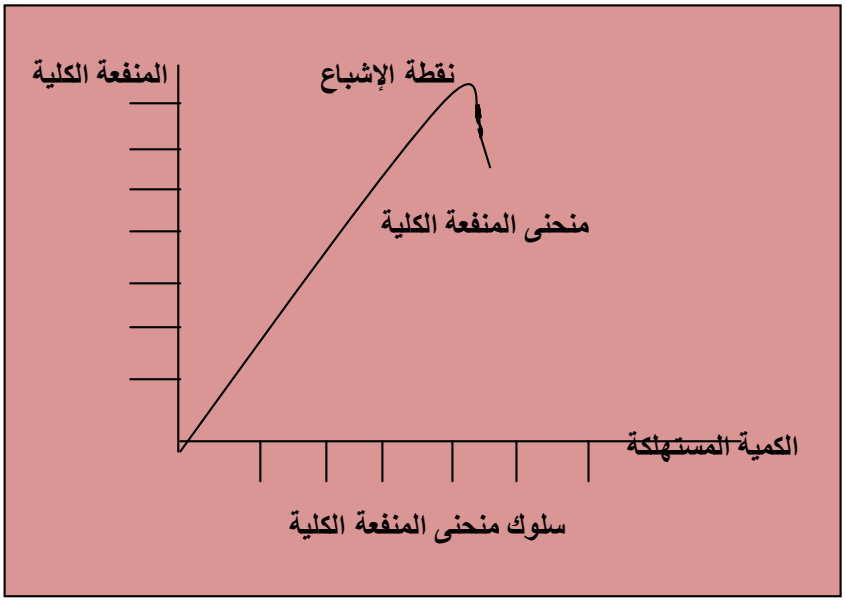

المنفعة الحدية :

وهي منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة ،أو هي مقدار التغير في المنفعة الكلية من إستهلاك وحدة إضافية من السلعة .

وأن النظرية الكلاسيكية لسلوك إستهلك تفترض أن المنفعة الحدية تكون متناقصة وأن هناك ما يسمى بقانون تتناقص المنفعة الحدية ، والذي ينص على أن المنفعة الحدية أو الإضافية التي يحصل عليها المستهلك من إستهلاكه لوحدات متتالية من سلعة في نفس اللحظة الزمنية تتناقص ، أي أن المنفعة الإضافية تقل كلما استعمل مقدار أكبر من السلعة في نفس اللحظة الزمنية لذا فـإن المنفعة الحدية تكون في بداية متناقصة حتى تقل حد الإشباع فتصبح صفر وبعد ذلك تصبح سالبة .

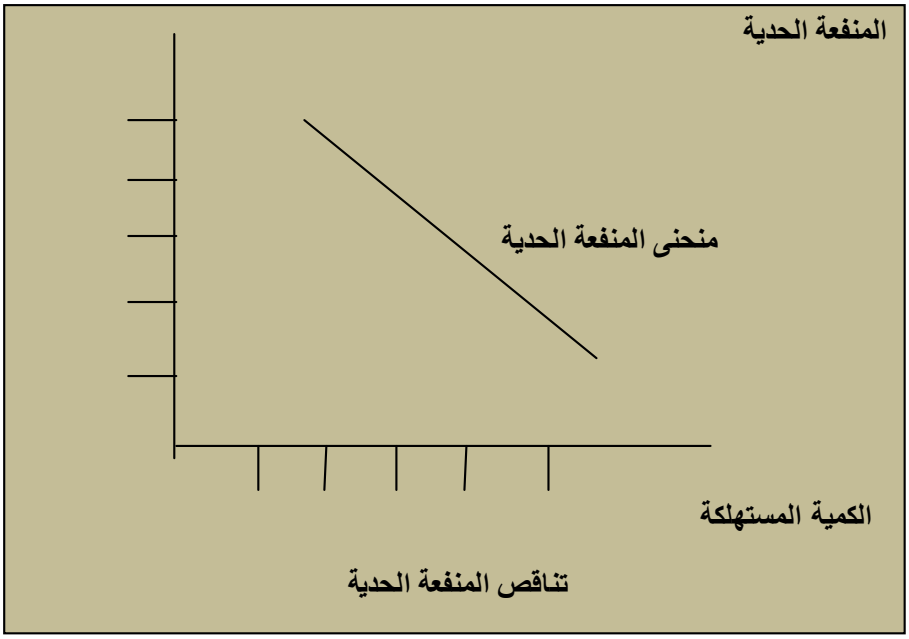

ثانياً : العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية :

في ضوء ما تقدم نجد أن المنفعة الكلية ماهي إلا مجموع المنافع الحدية وأن تزايد المنفعة الكلية بمعدل متناقص ماهو إلا إنعكاس لتناقص المنفعة الحدية ،كما هو واضح في الجدول آدناه .

الجدول "العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية "

الكمية المستهلكة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
1	10	10
2	18	18–10=+8
3	24	24–18=+6
4	28	28–24=+4
5	30	30–28=+2
6	30	30–30=0
7	28	28–30=–2

فكلما زادت الكمية المستهلكة ارتفعت المنفعة الكلية ولكن إلى حد معين بعدها تبدأ بالتناقص .

فعندما كانت الكمية المستهلكة (1) فـإن المنفعة الكلية كانت (10) وحدات منفعة وعندما إرتفعت الكمية المستلكة إلى وحدتين من السلعة ارتفعت المنفعة الكلية إلى (18) وحدة منفعة وهكذا نجد أن المنفعة الكلية في تزايد حتى الوحدة الخامسة حيت بلغت (30) وحدة منفعة .

وعند إستهلاك الوحدة السادسة من السلعة نجد أن المنفعة الكلية لن تتغير وهذا يعنى أن المستهلك وصل إلى نقطة الإشباع وبعد ذلك عند إستهلاك الوحدة السابعة نجد أن المنفعة الكلية قد انخفضت إلى (28) ولذا يعنى أن أثر الوحدة السابعة للمنفعة الكلية كان سالباً .

وعند ملاحظة المنعة الحدية نجد أنها في تناقص حيث كانت المنفعة الحدية للوحدة الأولى (10) وأصبحت عند الوحدة الثانية (8) وهكذا إستمرت في التناقص حتى الوحدة السادسة حيث أصبحت صفراً.

أما عند استهلاك الوحدة السابعة فقد أصبحت سالبة (-2).

تمرين الآول :وضح مبدأ أو قانون تناقص المنفعة الحدية حسب الجدول التالي :

الكمية المستهلكة من السلعة Q	المنفعة الكلية TU	المنفعة الحدية MU
1	5	5
2	9	4
3	12	3
4	14	2
5	15	1
6	15	0
7	14	-1

تمرين الثاني : من خلال الجدول التالي بين ما يلي :

1 – المنافع الكلية والحدية التي يحصل عليها المستهلك .

2-كم تكون قيمة المنفعة الحدية عند وصول المنفعة الكلية إلى ذروتها (أقصى مستوى لها) .

الوحدات المستهلكة "CL"	المنفعة الكلية "TU"	المنفعة الحدية" MU "
0	0	-
1	20	20– 0 = +20
2	36	36– 20 = +16
3	48	48–36 = +12
4	56	56–48 = +2
5	60	60–56 = +4
6	60	60– 60= 0
7	56	56 – 60= –4
8	48	48 – 56= –1

أسئلة التقويم الذاتي :

السؤال الأول : فيما يلي أمثلة في حاجات بشرية يطلب ترتيبها في جدول إلى حاجات أساسية وحاجات ثانوية وحاجات جماعية **؟**

– الحاجة للأكل والمشرب . – الحاجة إلى التعليم . – الحاجة إلى اللباس .– الحاجة إلى الترفيه والتسلية . – الحاجة إلى السكن .– الحاجة إلى النوم . – الحاجة إلى بطاقة التعريف الوطنية . – الحاجة إلى الأمن . – الحاجة إلى مشاهدة التلفاز .

السؤال الثاني : فيما يلي بعض الأنشطة التي يقوم بها الأفراد :

- تناول الغداء . – شراء خداء . –قراءة جريدة . – علاج مريض في المستشفي . –تركيب الآلات في المعمل .– أداء فريضة الحج . – التدريس في الجامعة . – تصليح الدراجة في الورشة . – شراء جهاز حاسوب .

مطلوب : صنف في جدول الأنشطة الإقتصادية بمضونها إلى إنتاج ، مبادلة وإستهلاك .

السؤال الثالث : وضع أمام السلع والخدمات التالية ما إذاكانت إستهلاكية أم إنتاجية :

1– المقص في محل الحلاقة (.....) .
2– المقص في المنزل (.....) .
3– التلفزيون (..... ..) .
4– الثوب (.....) .
5– الة التصوير في المكتبة (.....) .
6– الصحف اليومية (.....) .

السؤال الرابع :وضع أمام الأشياء التالية ماإذاكانت سلعاً معمرة أم فانية أم خدمات :

1– الثلاجة (.....) .
2– صيانة الثلاجة (.....) .
3– الثلج (.....) .
4– التفاح (.....) .
5– قارئ عداد الكهرباء (.....) .
6– عداد الكهرباء (.....) .

السؤال الخامس : أختر الإجابة الصحيحة :

1– يهتم علم الإقتصاد بدراسة سلوك وعلاقات الأفراد والمؤسسات في المجتمع أثناء قيامهم ب:

أ– إنتاج السلع والخدمات .
ب–إستهلاك السلع والخدمات .
ت–توزيع وتبادل السلع والخدمات .
ث–كل ما سبق .

2-تنشأ المشكلة الإتصادية نتيجة :

أ- موارد محدودة وحاجات محدودة .

ب- موارد محدودة وحاجات متعددة .

ت- موارد متعددة وحاجات متعددة .

ث- كل ما سبق .

3-مجالات المشكلة الإقتصادية لا تتضمن :

أ- ماذا ننتج ؟

ب- من ينتج ؟

ت- كيف ننتج ؟

ث- كم ننتج . ؟

4-عناصر الإنتاج لا تتضمن :

أ- العمل .

ب- الأرض (الموارد الطبيعية).

ت- النقود .

ث- التنظيم .

5-مشكلة ندرة الموارد الإقتصادية توجد في :

أ- الدول الفقيرة .

ب- دول العالم الثالث .

ت- الدول النامية .

ث- الدول الصناعية.

ج- كل ما سبق .

6- تعتبر السلع الحرة الموجودة بكميات وفيرة مثل الشمس موارد :

أ- إقتصادية .

ب- غير إقتصادية .

ت-لا شئ مما سبق .

المحور الخامس : علم الإقتصاد والتحليل الإقتصادي الكلي

يمكن تعريف الإقتصاد الكلي بأنه دراسة للسلوك الإتصادي العام ، ففي الإقتصاد الكلي تحلل المحددات الأساسية لمستوى الدخل والمستوى العام للأسعار ، ونمو الدخل في اقتصاد ما نجد أهم :

الجزء الأول : الإستثمار

أولا : تعريف الإستثمار :

يعرف الإستثمار بأنه الجزء من الدخل الذي تم إدخاله في نطاق العمليات أو المشروعات الإستثمارية من أجل تكوين رأس المال فهو يعكس مفهوم الإدخار وله عدة مفاهيم :

المفهوم المالي :الإستثمار هو توجيه الأموال المتاحة من أجل الحصول على أصول مالية .

المفهوم المحاسبي : هو كل ما تنتجه المؤسسة لا لغرض البيع أو التحويل وإنما لغرض البقاء في حوزتها .

المفهوم الإقتصادي :الإستثمار هو نفقة لامة الإنتاج تثمر التطور الإقتصادي لأنها تنطوي على مبادلة رأس مال مقابل إيرادات مستقبلية يكون مبلغها أكبر ، إذا أن خاصية الإستثمار هي الإنتاج .

ثانيا : دوافع الإستثمار :

- الحاجة إلى تغيير التجهيزات ؛
- إرادة التوسع ؛
- إرادة التجديد ؛
- الرغبة في تحسين ظروف العمل ؛
- دوافع خاصة (الإستراتيجية ...الخ) .

ثالثا : أهداف الإستثمار :

مهماكان نوع الإستثمار والمخاطر المحيطة به فـإن المستثمر يسعى دوماً لتحقيق الأهداف التالية :

1- تحقيق العائد الملائم :فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة بعملان على إستمرار المشروع ، لإن تعثر الإستثمار ماليًا سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع و بحث عن مجال أكثر فائدة .

2- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع :وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلهامخاطرة لأن أي شخص يتوقع الخسارة أو الربح ولكن إذا لم يحقق المشروع ربحاً .فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة .

3- إستمرارية الدخل وزيادته :يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستقر ومستمر بوتيرة معينة عن الإضطرابات والتراجع في ظل المحاظرة حفاظاً على إستمرارية النشاط الإستثماري .

4- ضمان السيولة للازمة : لا شك أن النشاط الإستثماري بحاجة إلى تمويل وسيولة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة إلتزامات العمل ، لا سيماً المصروفات اليومية تجنباً للعسر المالي الذي قد يعرض للمشروع .

رابعا : أهمية الإستثمار :

- يهدف الإستثمار إلى خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإستهلاك الذي يحقق الرفاهية الإجتماعية ؛
- أن الإستثمارات هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني وهي الصورة المعبرة عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الإجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن إعتبار الإستثمارات كأداة تستعملها الدولة تعديل الوضع الاقتصادي وتعتبر أيضا إحدى الوسائل الأساسية الضرورية لتطوير المنشأت وتوسيعها ؛
- يوفر الإستثمارات العملات الأجنبية عن طريق إنتاجه المنتجات ثم الإعتماد على تصديرها ؛
- النمو بالإستثمار بعد تكوين رأس مال جديد ، والذي بدوره يؤدي إلى توزيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروق الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق .

خامسا : أنواع الإستثمار : يمكن تقسيم حسب المعايير التالية :

1- حسب المعيار القانوني :وينقسم إلى :

- **الإستثمار القانوني :**الذي يقوم به أشخاص طبيعيون معنويون يسعون إلى تحقيق الربح .
- **الإستثمار العام (الإستثمار الحكومي) :**يتضمن خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة والإتجاه السياسي والفكري القائم فيها .
- **الإستثمار الأجنبي :**هوالإستثمارات الخارجية التي أصبحت من مصادر التمويل الهامة المشاريع التنمية الإقتصادية خاصة في البلدان النامية ودول أروبا الشرقية .وقد ساعد على تطور وتوسع دور الإستثمار الأجنبي في إقتصاد الدول النامية عوامل عديدة اقتصادية وتقنية أهمها :

- حاجة الدول النامية لرؤوس الأموال بهدف تحقيق مشاريع تنموية ووجود نقص هائل في هذه الأموال داخلياً في حين وجود فوائض نقدية في الدول المتقدمة .
- قيام الدول المتقدمة للإستثمار بتقديم التسهيلات والمزايا والإعفاءات والضمانات لتشريع وجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى دولها.

2- حسب معيار النشاط الإقتصادي : وينقسم إلى :

- إستثمار فلاحي .
- إستثمار صناعي .
- إستثمار خدمي .

3- حسب معيار مستويات :أي على حسب تأثير الإستثمار على العملية الإنتاجية ويقسم إلى ثلاثة مستويات :

- **إستثمارات إنتاجية غير مباشرة :**هي الإستثمارات التي تؤثر على العملية الإنتاجية بشكل غير مباشر لكنها تعد عاملا مباشراً في رفع معدلات الإنتاج والنمو الإقتصادي مثل : المباني القاعدية ، تعييد الطرقات ، بناء المطارات ، بناء السدود .
- **إستثمارات إنتاجية طويلة المدى :**هي تلك الأموال الموجهة لبناء المعاهد ، مراكز الصحة والتكوين والتدريب والموارد البشرية .

كما يمكن تقسييم الإستثمارات إلى :

- ✓ إستثمار في السلع والخدمات .
- ✓ إستثمار في الأصول الثابتة كالألات والعقارات والمعدات .....الخ .
- ✓ إستثمار في الأصول المالية كالأسهم والمستندات .

الجزء الثالث :الإدخار

أولا : تعريف الإدخار وأهميته :

يعرف الإدخار بأنه ذلك الجزء غير المنفق من الدخل ، فالدخل كما رأيناً يقسم بين الإستهلاك والإدحار ، فالعائلات تلجأ أحياناً إلى توفير من دخلها في البنوك وصناديق التوفير للحصول في المقابل ذلك على فوائد أو مزايا أخرى مقدمة مثل السكن .

الإدخار ظاهرة إقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات وهو فائض الدخل عن الإستهلاك أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الإستهلاك والخدمات الإستهلاكية ، لذلك يطلق بعضهم أيضا على الإدخار لفض **"الفائض"**.

كما نشير هنا أن الإكتناز الذي يعد حفظ الأموال خارج المنطومة المالية (المؤسسات المالية) لا بد ادخاراً بالمفهوم الإقتصادي لأن تلك الأموال تبقي خارج الدورة الإقتصادية .

وتكمن أهمية الإدخار في كونه ضروري لتمويل الإستثمارات تحتاج إليها المؤسسات .

ثانيا : أهداف الإدخار:

- ✓ تحقيق المزيد من الإنماء في مختلف مجالات التنمية حيث يختلف الإستثمار الجديد يؤدي إلى الإستقرار والإنتعاش الإقتصادي ؛
- ✓ السماح للسلطات العمومية بتمويل مشروعاتها التنموية ؛
- ✓ تحقيق أرباح وعائدات تنمي الإقتصاد الوطني لأن الأموال المدخرة موجهة إلى الإستثمار؛
- ✓ الحد من إرتفاع الأسعار أي محاربة التضخم والزيادة من عرض والسلع والخدمات ؛
- ✓ خلق تنمية إجتماعية كإمتصاص البطالة وتحسين مستوى الخدمات لأن الإدخار موجه إلى الإستثمار؛
- ✓ الحد من الإستهلاك الترفي واالبذخ وهذا يقق إستقرار إجتماعي من خلال مواجهة المشكلات المستقبلية .

ثالث : أنواع الإدخار :

يمكن تقسييم الإدخار في الإقتصاد الحديث إلى قسمين :

1- الإدخار الإختياري :

هو الذي يصدر عن الفرد بمحض إرادته .أوهو الإدخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعًا وإستجابة لإرادته ورغبته نتيجة لموازنته بين وضعين :وضع إقدامه على إنفاق دخله ووضع إمساكه عن هذا الإنفاق .

2- الإدخار الإجباري :

وهو الذي تفرضه الدولة عن طريق ما تقتطعه من ضرائب ورسوم على المداخيل بإعتبار أن هذه الأموال تذهب إلى بناء المرافق العمومية التي تعود بالنفع على جميع المواطنين .

رابعا : دورة الإدخار في النشاط الاقتصادي :

- ♦ توفيرالتمويل المحلي بالمشروعات التنمية ؛

- ♦ الحد من الإنفاق الإستهلاكي للأفراد مما يسمح بتوجيه المزيد من السلع لتقديم الأمر الذي يساعد الدول في الحصول على القطاع الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية وتحقيق المزيد من الإستقرار الذي يعود بالنفع العام من جهة وتقليص السلع المستوردة من جهة أخرى ؛
- ♦ خفض النفقات التي تواجهها الدولة وتوفير المزيد السلع الإستهلاكية نتيجة زيادة الطلب عليها لزيادة دخول الأفراد وزيادة إنفاقهم وذلك يساعد على زيادة نسبة إنتاج السلع والخدمات بدلا من إستيرادها أي يقلل من نسبة الواردات .

خامسا : العوامل المؤثرة على الإدخار :

1- عوامل موضوعية :

- **مستوي الدخل :**علاقته ضرورية مع الإدخار فكلما زاد الدخل زاد الإدخار والعكس صحيح حيث يحجم الأفراد من الإدخار لعدم القدرة لتلبية حاجياتهم .
- **مستوى الأسعار :** علاقته عكسية مع الإدخار بحيث كلما كانت الأسعار مرتفعة (إنخفاض القدرة الشرائية) تنخفض القدرة على الإستهلاك وبالتالي تنخفض الكمية المدخرة أما إذا كانت الأسعار منخفضة فتسمح بإقتناء حاجات الفرد وبالتالي الزيادة في حجم المدخرات .
- **ثبات العملة :** ويقصد بها عدم تعرضها للإنهيارات أو التخفيضات فكلما كانت العملة أكثر ثباتاً زادة الثقة فيها من قبل الأفراد مما يؤهلها إلى بقاء قيمتها السوقية على حالها وبذلك زيادة حجم المدخرات والعكس يؤدي إلى الأحجام عن الإدخار
- **سياسة الضرائب :** علاقتها بالإدخار علاقة طرديه إلى حد معين فقط فعند فرض ضريبة نقل السيولة النقدية من السوق وهذا يعنى ادعها لدى البنوك وهو تحفيز لعملية الإدخار .
- **معدل الفائدة :**علاقته مع الإدخار وعلاقة طرديه فكلما زاد معدل الفائدة الممنوح من قبل البنك زاد حجم الودائع والعكس إذا كانت معدلات الفائدة منخفضة .

2- عوامل ذاتية :

وهي عوامل ذاتية مرتبطة بالأشخاص من حيث طبقاتهم وعاداتهم وتقاليدهم وكذلك العقائد الدينية التي تحرم التعامل بالربا مثلا أما بالنسبة إلى الطبقات الإجتماعية فنجد الطبقة الغنية ليس لها حافز في الإدخار لأنها تفضل الإكتناز .أما أصحاب الطبقة المتوسطة والعاملة فهي تلجأ للادخار وذلك لتحسين الظروف المعيشية ومواجهة الأزمات المستقبلية كالحوادث .

سادسا : العلاقة بين الإدخار والإستثمار :

أن هناك تعادل دائم بين الإدخار و الإستثمار على أساس حدوث تغيرات في سعر الفائدة

الجزء الرابع : الدخل الوطني

أولا : تعريف الدخل الوطني :

هو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع الوطني خلال فترة زمنية معينة بغرض الإستهلاك أو الإستثمار بمعنى إجمالي عوائد عوامل الإنتاج أجر وفائدة وريع وربح .

ثانيا : أهميته :

- أحد مؤشرات الإقتصاد الهامة (بعكس النمو ، أو الركود الإقتصادي خلال فترة زمنية معينة) ؛
- أداة تخطيط الإقتصاد الوطني ؛
- أداة وعامل من العوامل المحددة للمستوى المعيشي لأفراد المجتمع .

ثالثا : توزيع الدخل الوطني (التوزيع الأولي) :

وهو توزيع الدخل الوطني على الأعوان الذين قامؤا بتكوينه في القطاعات الإنتاجية في شكل :

- ✓ أجور ومكافئات بالنسبة للعمال ؛
- ✓ أرباح وفوائد بالنسبة لأصحاب المؤسسات وأصحاب رؤوس الأموال .

رابعا : إعادة توزيع الدخل الوطني (التوزيع الثانوي) :

تتدخل الدولة لتصحح أو تقلل من الفوارق الموجودة أو الناتجة عن التوزيع الأولى وهذا عن طريق :

1- التحويلات الجارية :

وهي المبالغ المقتطعة من التوزيع الأولي والتي تساهم في سد نفقات ذات طابع عام مثل :

- ✓ إقتطاعات الضمان الإجتماعي التي يدفعها العمال وأصحاب المؤسسات والتي تمول الضمان الإجتماعي الذي يعيد توزيعها على شكل تعويضات لنفقات العلاج ومعاشات التقاعد ؛
- ✓ الضرائب والرسوم التي تمول ميزانية الدولة؛
- ✓ المساعدات التي تقدمها الدولة للعائلات مثل المنح العائلية وأيضا إعانات الاستغلال للمؤسسات.

2- الخدمات الجماعية :

وهي الخدمات المجانية التي توضع تحت تصرف الأفراد أو بأسعار رمزية ، ومن بين الخدمات الجماعية إستعمال الطرق والخدمات الإدارية وعليه فإن إعادة توزيع الدخل هدف اجتماعي وهو التقليل من الفوارق الإجتماعية .

ويمكن تلخيص توزيع الدخل في هذا المخطط :

الشكل : " مخطط توزيع الدخل "

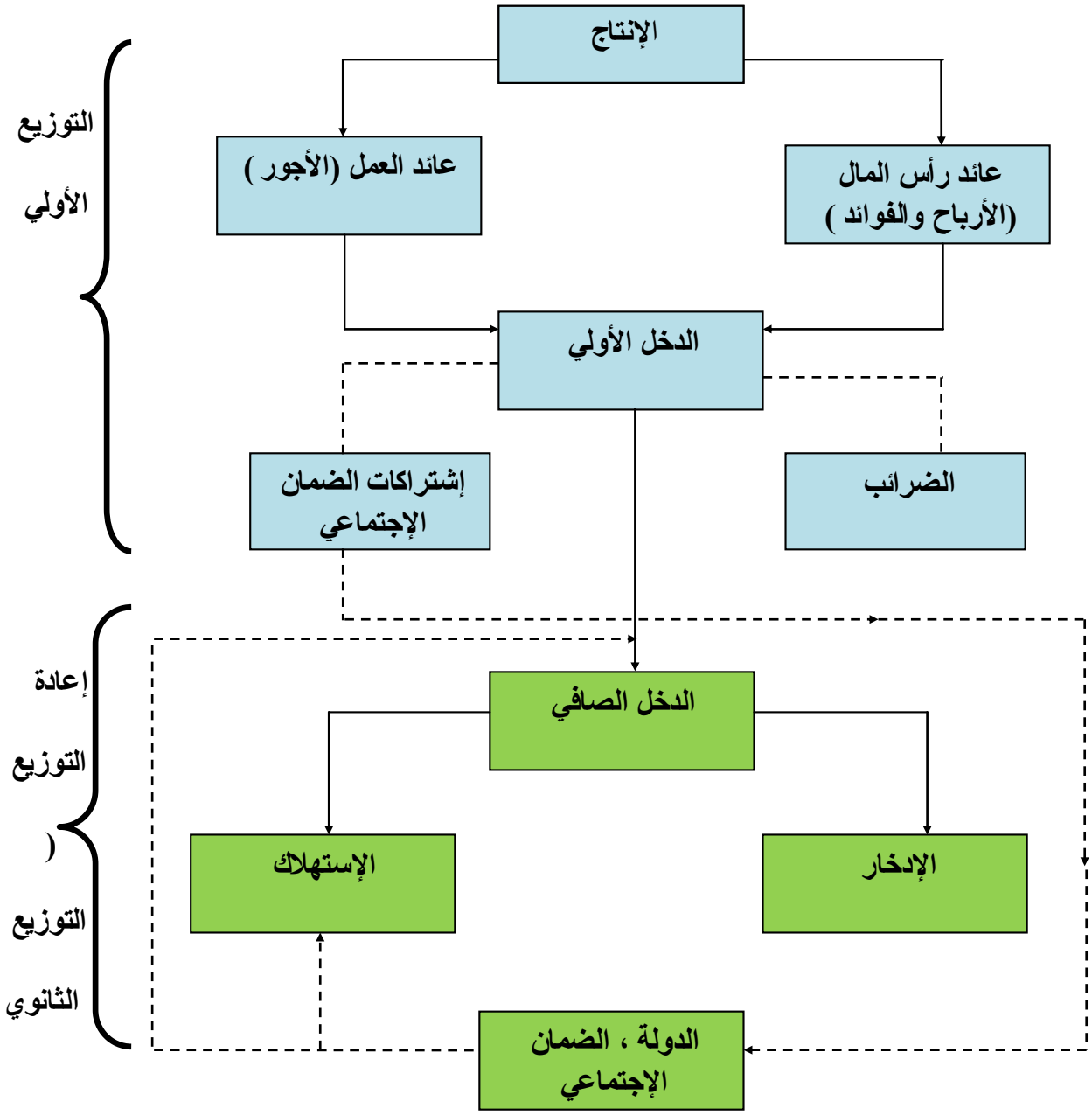

خامسا : العلاقة بين الاستهلاك والدخل :

رأينا فيما سبق أن الإستهلاك يتحدد بعدة عوامل أهم الدخل الذي يتحصل عليه الفرد ، غير أن الفرد لا ينفق بالضرورة كل دخله ولكن يمكنه أن يدخر جزءاً منه ولهذا يقسم الدخل بين الاستهلاك والادخار .

الدخل = الإستهلاك + الإدخار

إن تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار مرتبط بمعدل حاجة الفرد ومقدار ما يكون عليه دخله في المستقبل . ويمكن قياس الاستهلاك باستعمال عدة معدلات ومنها هذين المعدلين وهما :

1- الميل المتوسط للاستهلاك :

هو معدل يقيس مقدار الاستهلاك بالنسبة لمقدار للدخل أي نسبة الاستهلاك على الدخل

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = APC = \frac{\text{مجموع الاستهلاك}}{\text{الدخل المتاح}} = \frac{C}{Y}$$

2- الميل الحدي للاستهلاك :

هو مقدار التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بوحدة واحدة وبمعنى أخر فهو نسبة مقدار الزيادة أو النقصان في الاستهلاك على مقدار الزيادة أو النقصان في الدخل .

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = MPC = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

سادسا : العلاقة بين الإستهلاك والإدخار :

تقاس العلاقة بين الاستهلاك والإدخار وعلاقتهما بالدخل بالميل المتوسط والميل الحدي يمكننا قياس الإستهلاك بالميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك فكذلك يمنك قياس الإدخار بالميل المتوسط والميل الحدي للادخار على النحو التالي :

الادخار = الدخل – الاستهلاك

1- **الميل المتوسط للادخار** : فـإننا نحصل عليه بقسمة مجموع الادخار على الدخل المتاح

$$\text{الميل المتوسط للادخار} = APS = \frac{\text{الادخار } S}{\text{الدخل المتاح } Y}$$

2- **الميل الحدي للادخار** : هو بقسمة مقدار التغير في حجم الادخار على مقدار التغير في الدخل .

$$\text{الميل الحدي للادخار} = MPS = \frac{\text{مقدار التغير في الادخار } \Delta S}{\text{مقدار التغير في الدخل } \Delta Y}$$

تمرين الأول :

تحصل شخص على دخل ب 15.000دج وينفق منه مقدار 13.500 دج في شراء مختلف السلع والخدمات . كيف يكون الميل المتوسط للادخار .نفرض أن الآن أن الشخص السابق تحصل على زيادة في دخله فأصبح 20.000 دج وبالتالي قام بدفع مقدار استهلاكه إلى 16.500 دج .

مطلوب :

1- حساب الميل المتوسط للاستهلاك مع تقديم التفسير ؟

2- حساب الميل الحدي للاستهلاك مع تقديم التفسير ؟

3- حساب الميل المتوسط للادخار مع تقديم التفسير ؟

4- ماهي نتيجة نهائية ؟

5- ماهو مقدار الزيادة في الادخار والدخل ؟

6- حساب الميل الحدي للادخار مع تقديم التفسير ؟

7- ماهي نتيجة نهائية ؟

الحل :

1- الميل المتوسط للاستهلاك :

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{13.500}{15.000} = 0.9$$

التفسير : إن هذا الشخص يخصص 90% من دخله للاستهلاك .

2- الميل الحدي للاستهلاك :

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{3.000\ (13.500-16.500)}{5.000\ (15.000-20.000)} = 0.6$$

التفسير : معنى هذا أن الزيادة التي وقعت في الدخل (5.000دج) خصص منها هذا الشخص للاستهلاك فقط 60% (3.000دج).

كما يمكن أن نفسر الميل الحدي للاستهلاك لهذا الشخص بأنه كلما زاد دخله بوحدة واحدة زاد استهلاكه ب 0.6 وحدة .

إذا زاد الدخل ب 1 دج فإن الاستهلاك يزيد ب0.6 دج

- **حساب الإدخار :**

الادخار = الدخل – الاستهلاك = 15.000 - 13.500 = 1.500 دج

الادخار = 1.500

3- حساب الميل المتوسط للادخار :

حساب الإدخار :

الادخار = الدخل – الاستهلاك = 15.000 - 13.500 = 1.500 دج

$$\text{الميل المتوسط للادخار} = \frac{1.500}{15.000} = 0.1$$

4– نتيجة النهائية :

الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط الادخار = 1

تعويض

1 = 0.1 + 0.9

5– مقدار الزيادة في الادخار والدخل :

- **إذن مقدار الزيادة في الادخار :**

2000دج =(15.000 -13.500) – (20.000 -16.500)

- **إذن مقدار الزيادة في الدخل :**

20.000–15.000 = 5000

1– الميل الحدي للادخار :

$$\text{الميل الحدي للادخار} = \frac{2.000}{5.000} = 0.4$$

التفسير :أي أن هذا الشخص يدخر من الزيادة التي حدثت في دخله مقدار 40% أي إذا زاد دخله ب 1 دج فإنه يدخر منه 0.4 .

2– نتيجة النهائية :

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي الادخار = 1

تعويض

1 = 0.4 +06

تمرين الثاني :

الجدول التالي يبن استهلاك العائلات والدخل الذي تحصلت عليه خلال سنتين.

	السنة (n)	السنة (n+1)
الدخل(الوحدة مليون دج)	60	65
الاستهلاك (الوحدة مليون دج)	55	61

مطلوب :

1- أحسب الميل المتوسط للاستهلاك للسنتين .

2- أحسب الميل الحدي للاستهلاك .

3- أحسب الميل المتوسط للادخار للسنتين .

4- أحسب الميل الحدي للادخار .

تمرين الثالث : اشرح المخطط التالي بعد وضع أسم العلاقة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين .

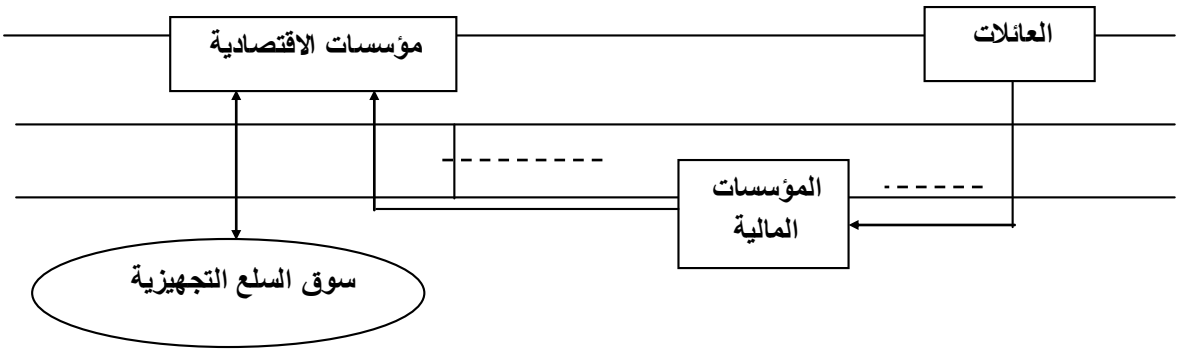

الجزء الخامس : البطالة

تشكل البطالة السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الإجتماعية في أي مجتمع كما أنها تمثل تهديداً واضحاً للاستقرار السياسي والترابط الأسراي والاجتماعي فليس هناك ماهو أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل .كما هو في :

الشكل : "مخطط البطالة"

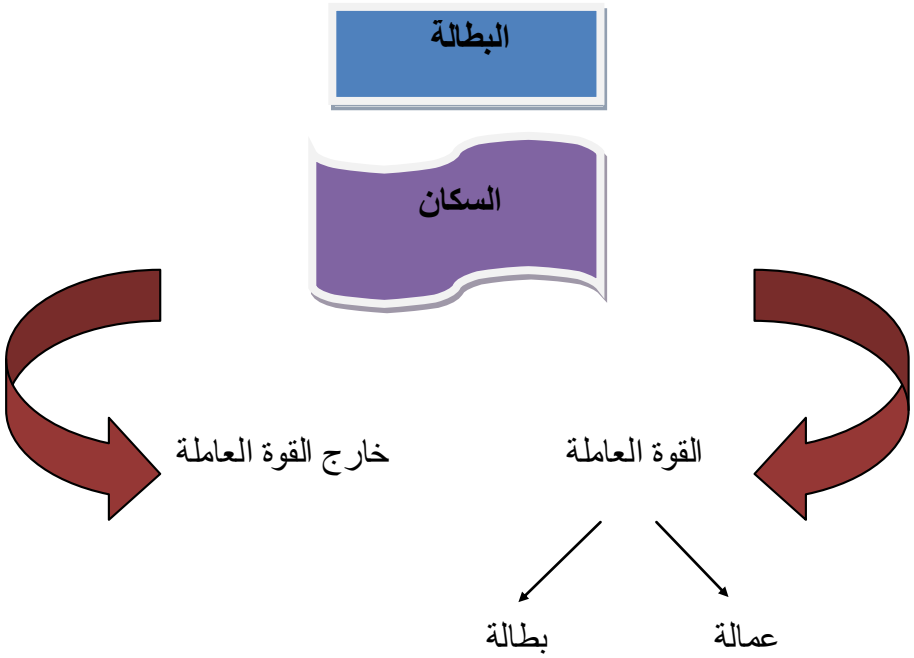

أولا : مفهوم البطالة :

تعرف البطالة بأنها ظاهرة إختلال في التوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل.

التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية ينص على أن **"العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد لكنه لا يجده "** .وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً ، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل بعد ضمن دائرة العاطلين .

2- معدل البطالة :

هذا ويعبر عن مقدار البطالة بالصرف بين مستوى التوظف الكامل ومستوى التوظف الفعلي ، أو بعبارة أخرى الزيادة في المعروض من العمل عن المطلوب منه .ويعبر عن البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة **بمعدل البطالة والذي يعد أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما .**

معدل البطالة = عدد الأفراد العاطلين عن العمل /القوى العاملة X 100

معدل النشاط الإقتصادي = القوى العاملة / السكان في سن العمل 100X

ثانيا : أنواع البطالة :

تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد إستقرار الأمم والدول وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لأخر ، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الإجتماعية وتمثل تهديدًا وضحاً على الإستقرار السياسي

1- البطالة الإجبارية :

وهي التي تكون الحكومة مسئولة عنها وهي من أخطر أنواع البطالة وتظهر عند عجز الحكومة على إيجاد الوظائف الكافية للقوى العاملة بالأجر السائد في السوق .

3- البطالة الموسمية :

وهي التي تحدث في مواسم معينة مثل المزارعين في موسم معين يعملون في زراعة وحصاد مزروعاتهم ويتوقفون باقي المواسم أو مثلا هناك مهن تنشط في الصيف وتواجه ركوداً في الشتاء والعكس الصحيح .

4- البطالة المقنعة :

وهي تلك البطالة التي يعاني منها الكثير من الدول وهي كثرة عدد الموظفين في مكان العمل دون الحاجة إليهم .

5- البطالة السلوكية :

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الإجتماعية لهذه الوظائف .

6- البطالة المستوردة :

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بين إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع .وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة .

ثالثا : تأثيرات إقتصادية و إجتماعية للبطالة :

تنجم عن البطالة أثار عديدة منها الآثار الإقتصادية والإجتماعية وبل وحتى السياسية ،حيث تؤدي البطالة إلى الظواهر التالي:

- ✓ البطالة تؤدي إلى إنتقاد الأمن الإقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربما الوحيد ، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته ؛
- ✓ تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل ؛
- ✓ تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدرات ونفسية بالإكتئاب والإغتراب الداخلي ؛
- ✓ تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين في بعض البلدان ؛

- ✓ نجد المظاهرات التي يقوم بها العاطلون عن العمل وما يترتب على ذلك من محاولات حكومية لمعالجة الوضع ؛
- ✓ تؤدي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقية ؛
- ✓ تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا يؤدي بمرور الزمن إلى إنخفاض نصيب القروض الناتج المحلي الإجمالي ؛
- ✓ انخفاض مستوى الدخل الشخصي ما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وإنخفاض لإنفاق الإستهلاكي وإنخفاض حجم الادخار ما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد .

رابعا : الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة :

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع ، وذلك نظراً لما تخلفه من مخاطر وما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد والمجتمع على حد سواء كانت هذه الآثار هي :

1- الآثار الإقتصادية :

يمكن حصر هذه الآثار الاقتصادية على العموم في النقاط التالية :

- ➢ إن البطالة تحقيق معها ارتفاع عبء الإعالة بسبب إنخفاض المنتجين ، إرتفاع المستهلكين ، من ضمنهم العاطلين عن العمل وهو الأمر يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى إنخفاض الإدخار والقدرة على الإستثمار ، ؛
- ➢ إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي تربط بها وتنجم عنها ، ومن هنا التأثير على الأجور ما يؤدي إلى إنخفاضها الأن البطالة تمثل عرض العمل يفوق الطلب عليه ، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب إنخفاض الأجور ؛
- ➢ إن العمل يعتبر عنصراً إنتاجياً بالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة ، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الوطني سينخفض مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى الطلب الكلي مما ينتج عنه إنخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة .

2- الآثار الإجتماعية والسياسية : ومن بين هذه الآثار هي :

- ➢ إرتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل ، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة إرتباط مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع ؛

- إرتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الإنتحار والطلاق وما ينتج دلك من ظواهر إجتماعية سلبية كتفكيك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو إنحرافهم الأخلاقي ؛
- إضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها ،كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية ؛
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والإنتماء وللامبالاة المدمرة إتجاه الوطن وأفراد المجتمع .

خامسا : أسباب البطالة :

للبطالة أسباب متعددة ، تختلف من مجتمع إلى آخر ، نذكر منها :

- التباين المستمر والمتنامي بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الإقتصادي ؛
- قلة الإستثمارات تؤدي إلى عدم فتح مناصب شغل كافية لمجابهة عرض العمل المتزايد ؛
- حالة الكساد (عرض المنتجات أكبر من الطلب عليها) تؤدي إلى خلق بعض المصانع وتسريح العمال ؛
- إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية يؤدي إلى تسريح عدد من العمال الذين لا توافق مؤهلاتهم مع إحتياجات المؤسسة ، أو الذين لا يقبلون تغير مكان عملهم ؛
- التطور التقني يؤدي إلى زيادة إستخدام الآلات بكثافة عوضاً عن العمال الأمر الذي يؤدي إلى الإستغناء عن بعضهم ؛
- فشل بعض السياسات التنموية المنتهجة ؛
- تفاقم المديونية الخارجية التي تؤثر على حجم الاستثمارات .

سادسا : علاج مشكلة البطالة :

توصلت الدراسات التطبيقية الحديثة على مشكلة البطالة إلى الكثير من التوصيات الخاصة بعلاجها نذكر من بينها ما يلي :

- ✓ دعم وتشجيع قيام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات اليدوية.وذلك من خلال تشجيع صغار العاملين على قيامهم بمشروعات خاصة بهم ومساعدتهم في الحصول على قروض لإقامة هذه المصانع مساعدتهم في تصريف منتجاتهم وتزويدهم بالمواد الخام بأسعار مناسبة ؛
- ✓ الحاجة إلى السياسة الإقتصادية التوسعية الشاملة ، خاصة في مجالات السياسة المالية ، بتحقيق الإستقرار الإقتصادي ؛
- ✓ تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية ، وتشجيع إكتشاف المزيد منها ؛
- ✓ تنمية وتطوير إنتاجية القوى العاملة ، وتدريبها ؛

- ✓ إصلاح وتطوير بعض الأنظمة والإجراءات الحكومية الخاصة بالعمل والعمال ؛
- ✓ المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات أسواق العمل حسب الأنواع والفئات ؛
- ✓ ترشيد إستقدام العمالة الأجنبية والهجرة ؛
- ✓ التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فيما يخص أسواق العمل ومتطلباتها .

الآسئلة التقويم :

أولاً :أجب بصحيح أو خطأ على العبارات التالية :

1- البطالة تعني وجود أفراد بدون عمل

2- تتسبب البطالة في زيادة الإستهلاك

3- عدم توفر المعلومات الكافية عن سوق العمل أحد أسباب البطالة الإحتكاكية

4- في حالات الإنكماش الإقتصادي يكون معدل البطالة منخفضاً

5- تتسبب البطالة في هجرة الأيدي العاملة المؤهلة

6- البطال هو الفرد الذي يبحث عن عمل ويقدر عليه ولكن حصوله عليه يبقى دون جدوى

7- البطالة الدورية مرتبطة بالدورة الإقتصادية

8- تقليص ساعات العمل ينتج عنه بطالة جزئية

9- من آثار البطالة إنتشار الأمية

10-البطالة الهيكلية تعني عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة وبين مؤهلات وخبرات الباحثين عن العمل

11- دفع الأجور يعد من إجراءات التخفيض من البطالة لأن هذا يؤدي إلى زيادة الإستهلاك والإنتاج وبالتالي زيادة مناصب الشغل

الجزء السادس : التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الإقتصادية التي تعاني منها دول العالم على إختلاف نظمها الإقتصادية والسياسية وهي ليست ظاهرة حديثة النشأة وإنما تعود إلى العصور القديمة ، لذلك تضارب المفاهيم حول مفهوم التضخم .مما أوجد أنواع متشابهة ومتشابكة فيما بينها وهذا ما دفع الكثير من المفكرين إلى محاولة إيجاد تفسير لهذا الظاهرة ومحاولة إيجاد السبل الناجعة لمكافحتها أو الحد من أثارها .

أولا : تعريف التضخم :

هناك عدة تعاريف لظاهرة التضخم أبسطها وأثرها وضوحًا ما يلي :

-" التضخم هو الإرتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار " .

-"يقصد بالتضخم إرتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة ويعني تكون عادة سنة واحدة أو أكثر "

-"يمثل المظهر العام لظاهرة التضخم في الإنخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية لوحدة النقد " .

يمكن تعريف التضخم بأنه لإرتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الإقتصاد ، ويمكن احتساب مستوى التضخم فيما يلي:

$$\text{معدل التضخم} = \left[\frac{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}} \right]$$

ثانيا : أنواع التضخم :

للتضخم أنواع عديدة مرتبطة بجملة من المتغيرات الاقتصادية ويتم تقسيم التضخم على أساس معايير متعددة يمكن إستعراض البعض منها فيما يلي :

أولا :التضخم المرتبط برقابة لدولة على الأسعار:

على الرغم من وجود الضغوط التضخمية في الإقتصاد إلا أن يلاحظ أحياناً عدم إرتفاع الأسعار ، وذلك يكون نتيجة قيام الدولة بغرض رقابتها على أسعار السلع والخدمات ذات الأهمية الإقتصادية في حياة المستهلك أو المنتج وهناك شكلين للتضخم ترتبط بهذا النوع :

1- **التضخم المكشوف (Open Inflation)** :يتمثل في الإرتفاع المستمر للأسعار دون أي عوائق تتعرض ذلك .

2- **التضخم المكبوت أو الكامن (Repressed Inflation)** : وهو الحالة التي تقع فيها الأسعار من الإرتفاع عن طريق سياسات وضوابط تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون إرتفاع الأسعار .

ثانيا : التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية :

حيث يقسم التضخم على أساس هذا المعيار إلى قسمين إنطلاقاً من القطاع الذي يشهد إرتفاع الأسعار وهما :

1- التضخم الإستهلاكي أو السلعي : (**Commodity Inflation**) :وهو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الإستهلاكية ، حيث يمنح لمنتجي السلع الإستهلاكية فرصة لتحقيق أرباح مؤقتة كبيرة .

2- التضخم الرأسمالي (**Capital Inflation**) :وهو التضخم الذي يصيب جانب السلع الرأسمالية ، ويؤثر على مستويات الإستثمار والإنتاج .

ثالثا : من حيث حدة التضخم : اعتماد على هذا المعيار يمكن التمييز بين أنواع التالية :

1- التضخم الجامع (**Golloping Inflation**) :وهو الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير جدا وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيم ، فإذا إستمر ذلك فإنه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية .

2- التضخم الزاحف : (**Creeping Inflation**) : وهو ناتج عن إرتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج وهو تضخم تدريجي وبطيئ ترتفع فيه الأسعار بمعدلات صغيرة لذلك فهو يستغرق فترة زمنية طويلة حتى يظهر .

3- **التضخم المتقلب** : تكون أمام حالة التضخم المتقلب عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة ثم تتدخل السلطات الحكومية والنقدية لتحد من هذا الإرتفاع لفترة أخرى ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية وبمعدلات كبيرة فترة أخرى وهكذا .

رابعا : التضخم المرتبط بالعلاقات الإقتصادية والدولية :حسب هذا المعيار ينقسم التضخم إلى نوعين[1] :

1- التضخم المستورد (**Imported Inflation**) : هو التضخم الذي يحدث لتحديد للعلاقات الإقتصادية الدولية ، يتم إستيراد جزء من التضخم الذي يكون داخل الدولة المصدرة عبر قناة الواردات وينعكس ذلك على أسعار هذا السلع المستوردة .

2- التضخم المحلي :هو التضخم الناتج عن إختلالات هيكلية في الوظائف الإقتصادية المحلية ، حيث يزيد الطلب ويعجز الإنتاج عن الاستجابة لهذه الزيادة أو تزيد كمية النقود عن الحاجة الفعلية للاقتصاد .

خامسا : حسب درجة التشغيل في الإقتصاد : اعتمادًا على هذا المعيار يصنف التضخم إلى :

1- التضخم غير الحقيقي : يحدث عندما تكون زيادة في الأسعار ناتجة عن زيادة الطلب الفعلي ، وفي نفس الوقت يزيد الإنتاج لأن الاقتصاد يحتوى على طاقات عاطلة غير مشغلة ، كما أن الظروف الإقتصادية تمكن من زيادة الإنتاج وبالتالي فأن التضخم في هذه الحالة ليس ضاراً لأنه يشجع على زيادة الإستثمار وزيادة التوظيف .

2- التضخم الحقيقي : يكون في الحالة التي لا تؤدي أي زيادة في الطلب إلى زيادة في الإنتاج ، وإنما زيادة في الطلب تقابلها زيادة في الأسعار .

ثالثا : أسباب التضخم :

إن ظاهرة التضخم لها أسباب مختلفة ولكل من هذه الأسباب ظروف خاصة ، كما أن حالة أو ظاهرة التضخم تحدث بصورة واضحة في الدول الضعيفة إقتصاديًا بصورة مرتفعة نسبيًا عن الدول المتقدمة اقتصادياً وللتضخم أسباب متعددة ومن أبرز هذه الأسباب :

1- أسباب إقتصادية داخلية :

ففي الدولة ذات الموارد المحدودة تلجأ الدولة إلى إصدار المزيد من الأوراق النقدية لمعالجة العجز في ميزانيتها مما يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات المعروضة ، إذ أن الزيادة في الإصدار النقدي لا يقابله زيادة في السلع والخدمات "يشكل كل إصدار نقدي حكومي دخولا نقدية إضافية " ، تؤدي إلى الزيادة في حجم الطلب على السلع والخدمات فينعكس أثره في إرتفاع الأسعار .

2- أسباب إقتصادية خارجية :

ترتبط الكثير من الدول الفقيرة بعلاقات تجارية وإقتصادية مع الدول المتقدمة للحصول على السلع والخدمات التي تحتاج إليها ،وعند حدوث أي ارتفاع في أسعار السلع في الدول المتقدمة فإن الدول الفقيرة تتأثر بذلك ويحدث التضخم فيها بمقدار اعتمادها على استيراد السلع من تلك الدول المتقدمة ، مثال ذلك عن ارتفاع أسعار قيمة القمح والسكر والأرز في الدول المنتجة والمصدرة فإن سعر تلك المواد سترتفع في الدول المستوردة .

3- أسباب سياسية :

من أسباب حدوث التضخم في عدة الدول عندما تتعرض الدولة لأي ضغوط إقتصادية دولية ، مثل حظر تصدير السلع إلى الدول المحظور عليها مما يتسبب في نقص كمية السلع المعروضة ويزيد من أسعارها وينعكس أثر ذلك على القوة الشرائية للنقود والدول المحاصرة .

رابعا : أثار التضخم :

يماس التضخم أثارا متعددة ومتداخلة والتي نتطرق إليها :

1- أثر التضخم على توزيع الدخل :

يساهم التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح الطبقات الغنية والتي يحتوي أصحابها على مداخيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع و المتاجر والمقاولين حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور، الإيجار ، سعر الفائدة

) .أما بالنسبة للفئة التي يتلقى أصحابها مداخيل ثابتة أو شبه ثابتة كالعمال والموظفين والمتقاعدين فيؤثر التضخم سلبا على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخليهم النقدية .

2- أثر التضخم على ثروة الفرد :

يتوقف تأثر التضخم عن ثروة الفرد على الصورة التي يحتفظ بها على أصوله التي يمتلكها بالنسبة للأصول العينية كالسلع والأراضي والمباني والذهب إذا احتفظ بها لغرض الاستخدام الشخصي فإنه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية ، أما إذا أرد الاستثمار فيها فإنها تذر عليه أرباحاً معتبرة لارتفاع أسعارها وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد الذي تحققه ومعدل التضخم .

3- أثر التضخم على الدخل القومي :

يساهم التضخم في زيادة الادخار الإجباري حيث تفرض الحكومة ضريبة على المبيعات من السلع والخدمات فترتفع أسعارها وينجر عنها الارتفاع زيادة الإنفاق الاقتناء هذه السلع من قبل الأفراد فتزيد الحصيلة الضريبة والتي توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية ، من جهة ثانية يؤدي التضخم إلى انخفاض الادخار الاختياري نتيجة إلى زيادة النسبة من الدخل المخصصة للإنفاق على السلع الضرورية .

4- أثر التضخم على الإستثمار:

يؤثر التضخم سلباً إتجاهات الإستثمار القومي ، فتتجه معظم الإستثمارات إلى النشاطات الهامشية وللأسراع رباحاً ، دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعبر في الأساس على التطور الإقتصادي والإجتماعي .

5- الأثر إحتياطي العملات الأ جنبية وميزان المدفوعات :

يؤدي التضخم المرتفع في بلد ما إلى تقليل صادرات هذا البلد نحو دول أخرى لارتفاع أسعار السلع التي ينتجها وكنتيجة لذلك ترتفع المدفوعات من العملة الأجنبية لتغطية الواردات المتزايدة مما يتسبب في عجز الميزان المدفوعات .

خامسا وسائل معالجة (مكافحة) التضخم :

مكافحة التضخم هو هدف كل السياسات الإقتصادية الحديثة ، غير أن نتائجها ليست دوما مضمونة ، وسنحاول هنا إعطاء بعض هذه الوسائل الأساسية لمكافحة ظاهرة التضخم :

1- السياسة النقدية :

هي مجموع الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي والرقابة على الأئتمان (تقديم القرض) . ومن أدوات السياسة النقدية في ضبط التضخم ما يلي :

- رفع معدل (سعر) إعادة الخصم ؛
- رفع نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك لدى البنك المركزي ؛
- سياسة السوق المفتوحة : أي تدخل البنك المركزي في السوق المالي عن طريق الشراء أو بيع الأوراق المالية .

2- السياسة المالية :

تعني السياسة المالية استخدام ميزانية الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها التوازن واستقرار ومن بين أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى القضاء على عجز الميزانية الذي يعد أحد أسباب التضخم ما يلي :

- **الرقابة الضريبية** :وتهدف إيرادات الميزانية من الضرائب والقضاء على التهرب والغش الضريبي .
- **الرقابة على الدين العام** :أي تقوم الحكومة بامتصاص القدرة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية وهذا عن طريق طرح سندات حكومية أو سندات الخزينة للاكتتاب فيها من قبل الجمهور
- **الرقابة على الإنفاق العام** : أي التقليص من النفقات العمومية غير الضرورية .(الإحتفالات ، المهرجانات ، الملتقيات) .

3- سياسة الرقابة على الأجور :

ربط الأجور بالرقم القياسي للأسعار حتى يتم التقليل من أثار التضخم خاصة على ذوي المداخيل الثابتة ، كما يجب الحد من إرتفاعات الأجور وتضخمها وجعلها تتماشي مع الرفع في الإنتاجية .

4- سياسة الرقابة على الأسعار :

تتدخل الحكومة في جهاز الأسعار عن طريق تبيت بعض أسعار المواد الإستهلاكية الضرورية.

سادسا : قياس التضخم عن طريق الأرقام القياسية :

لعل أفضل طريقة لقياس معدل التضخم هو قياس معدل ارتفاع الأسعار ، لأن ارتفاع الأسعار هو المؤشر "الأثر" الملموس للرفع التضخمي ولكن متابعة الأسعار وأخذهاكمعيار لابد معه من تطبيق الأسلوب الإحصائي الرياضي وهو استخدام الأرقام القياسية .

الأرقام القياسية التي تقيس لنا التضخم فهي عديدة منها :

- ✓ الرقم التجميعي البسيط للأسعار ؛
- ✓ الرقم التجميعي للكميات ؛
- ✓ رقم لاسبير للأسعار (الرقم القياسي للأسعار والمرجح لكميات سنة الأساس)؛

- ✓ رقم باش للأسعار (الرقم القياسي للأسعار المرجح لكميات سنة المقارنة)؛
- ✓ رقم لاسبير للكميات (الرقم القياسي للكميات والمرجع بأسعار سنة الأساس) ؛
- ✓ رقم باش للكميات (الرقم القياسي للكميات والمرجع بأسعار سنة المقارنة) ؛
- ✓ رقم فيشر للأسعار (الرقم القياسي لأمثل للأسعار) .

سابعا : التحاليل النظرية للتضخم :

لقد أصبحت ظاهرة التضخم عالمية ، فهي لا تفرق بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة والحرب والسلم على إختلاف أنظمتها واختلاف الظروف التي تمر بها ، وهنا ظهرت عدة تحاليل لهذه الظاهرة :

1- التضخم في النظرية الكمية للنقود :

ولقد قام بوضع هذه النظرية كل من " David ,John Iode ,William Petty " والفروض التي قامت عليها هذه النظرية هي :

- كمية النقود يبقى العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية) ؛
- ثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات ؛
- تفرض هذه النظرية أي المستوى العام للأسعار نتيجة وليس سبب في العوامل الأخرى .

2- التضخم في نظرية كينز :

ما يهمنا في إطار نظرية كينز وكيف نظر كينز إلى التضخم من خلال تحاليله النظرية ، ففي التحليل الكينزي يحصل التضخم بالطلب عندما يكون حجم الإنفاق الكلي أكبر من قيمة الناتج عند مستوى الإستخدام التام .ففي اقتصاد يتميز بمعدل قريب من مستوى التشغيل التام تكون إمكانية الزيادة في الإنتاج محدودة لذلك تكون الزيادة في الطلب الإجمالي مؤشرًا أساسًا أما في حالة الاقتصاد يتميز بالبطالة لقلة استعمال الإمكانيات المتاحة فإمكان الإنتاج أن ترتفع بصورة مخلوظة قبل أن تبدأ الأسعار في للإرتفاع .

3- النظرية المعاصرة لكمية النقود :

يعتبر فريدمان رأس المدرسة النقدية مدرسة شيكاغو ومجدد تصوراتها الفكرية . بالنسبة لي فريدمان عند تفسير لمعادلة التبادل لفشير الشئ المهم بالنسبة إليه ليس العلاقة بين الكتلة النقدية ومستوى الأسعار مع القبول لان التغير في الكتلة النقدية لا يعود إلى تغيرات في مستوى الأسعار فحسب لكن حدث تغيرات اقتصادية ، نلاحظ أن فريدمان قد أعطى أهمية كبيرة لكمية النقود كمحدد لمستوى الأسعار كما أخذ

بعين الاعتبار تأثير التغير في الناتج أو الدخل الحقيقي والتغير في الطلب على النقود ، كمفسر للقوى التضخمية في البلاد المتخلفة ، يعد هذا الطرح أكثر واقعية .

ثامنا : علاج التضخم : ويمكن تقسيم العلاج إلى نوعين :

1– النوع الأول : العلاج العام : ويتمثل في توجيه التقلبات الحادثة نحو تحقيق التراكم الرأسمالي وإعادة التوجيه من جهة ، وتحسين مستوى الدخول من جهة أخرى . ويتم عادة الإختيار بين سياستين :

– السياسة النقدية الإنكماشية :

ويتم من خلالها تحديد إجراءات معالجة للضغوط التضخمية تعمل على إمتصاص الزيادة في عرض النقود وتقييد الإنفاق النقدي وحصر النشاط الحكومي ونشاط المشروعات ، ومنح الإئتمان ،وتنشأ عن ذلك إنخفاض النشاط الإنتاجي وحودث تباطؤ في معدلات النمو ، وتميل الأسعار إلى الإنخفاض .

– سياسة التحكم بالدخل النقدي :

وتتمثل في الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الإستقرار النقدي ، مع قبول معدل معقول في التضخم . أما الإجرءات السياسة المالية لعلاج التضخم فهي :

- تخفيض الإنفاق الحكومي أو ترشيده ؛
- زيادة الضرائب إما بعضها أو جميعها ؛
- الإحلال من الإعانات (خاصة التي على الإستهلاك) .

2– النوع الثاني : العلاج المتخصص : يحتوى على :

– علاج التضخم من جانب الطلب : ويكون عن طريق واحد أو أكثر مما يلي :

- الإقلال من إصدار النقود والتوسع النقدي ؛
- تقييد الإستهلاك بالتأثير غلى محدداته ؛
- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب بدلا من التمويل العجزي (الإقتراض من الدخل) ؛
- إتباع سياسة إنكماشية بتقليل الإنفاق الحكومي بشكل لا يضر بالنشاط الإقصادي .

– علاج التضخم من جانب التكاليف: ويكون عن طريق واحد أو أكثر مما يلي :

- العمل على رفع إنتاجية المشروعات وإستغلال طاقاتها الإنتاجية المعطلة ؛
- ربط نمو الأجور النقدية بنمو إنتاجية عناصر الإنتاج ؛
- إيجاد والوسائل الكفيلة بزيادة معدل التكوين الرأسمالي في المتجمع .

أسئلة التقويم الذاتي :

ماهو الجواب الصحيح من بين الإجابات عن الأسئلة التالية :

1- يشعر الناس بظاهرة التضخم من خلال :

أ- إرتفاع الأسعار .

ب- زيادة الكتلة النقدية .

ت- نقص في السلع والخدمات .

ث- كل ما سبق .

2- النظرية الكمية النقود تفسر التضخم ب:

أ- زيادة الكتلة النقدية دون إيصاحبها زيادة في الإنتاج .

ب- زيادة سرعة تداول النقود يؤدي إلى التضخم .

ت- زيادة الطلب على السلع والخدمات .

ث- كل ما سبق .

3- نظرية الدخل والإنفاق تفسر التضخم ب:

أ- زيادة الكتلة النقدية .

ب- زيادة الإنفاق والدخل .

ت- زيادة عرض السلع والخدمات .

ث- كل ما سبق .

4- نظرية العرض والطلب تفسر التضخم ب :

أ- زيادة الكتلة النقدية .

ب- زيادة الطلب على العرض .

ت- زيادة المداخيل .

ث- كل ما سبق .

5- يعرف مارشال التضخم بأنه :

أ- إرتفاع في المداخيل .

ب- إرتفاع في الأجور .

ت- إرتفاع في الأسعار .

ث- كل ما سبق .

6- تقيس التضخم بإستخدام مؤشر :

أ- الأرقام القياسية .

ب- معدل البطالة .

ت- معدل سعر الصرف .

ث- كل ما سبق .

7-ما نقصد بمعدل (سرعة) تداول النقود :

أ- عدد المرات التي يتم فيها استخدام النقود والمبادلة .

ب- عدد المرات التي تدور فيها النقود من يد إلى أن تعود إليها .

ت- عدد المرات التي يستخدم فيها النقد في الشراء والبيع .

ث- كل ما سبق .

8-إرتفاع في الأسعار تضخمًا خطير إذا كان :

أ- التضخم معلناً .

ب- التضخم زاحفاً .

ت- التضخم جامعاً .

ث- كل ما سبق .

9-الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية في إحدى الدول بلغ 150 .فهل نسبة التضخم هي :

أ- **150%**

ب- 50%

ت- 100%

ث- كل ما سبق .

الجزء السابع : مفاهيم أساسية عن التجارة الخارجية

تعتبر التجارة من القطاعات الأساسية في اقتصاد أي بلد .لأنها تعتبر أحد مكونات النشاط الإقتصادي وهو المبادلة ، فالتجارة هي الوسيلة التي يستخدمها الإنسان لتحقيق هذا النشاط .وبطبيعة الحال فإن التجارة تطورت مع تطور المبادلة وإتساع وقعتها بسبب توفر وسائل الإتصال والمواصلات ، فلم تعد مقتصرة بين أفراد بلد واحد بل تعدى الأمر التبادل التجاري بين الدول أي التجارة الخارجية .

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بمشكلة الندرة النسبية ، ودلك بسبب محدودية الموارد الإقتصادية قياساً بالإستخدامات المختلفة لها إشباع الحاجات الإنسانية إلى جانب ضرورة إستخدام هذه الموارد بشكل أمثل نذكر منها :

- التوزيع غير المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة ؛
- تفاوت كبير في أسعار عوامل الإنتاج ؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج ؛
- وجود فائض في الإنتاج المحلي ؛
- اختلاف ميول وأذواق المستهلكين ؛
- تخصص وتقسيم العمل الدولي .

ومن أشهر النظريات التي دعت وبينت فوائد قيام التجارة الخارجية بين الدول نظرية الميزة (التكاليف) النسبية للاقتصادي لانجليزي ديفيد ريكاردو (1772-1823) . La Théorie des coûte comparatifs حيث تقوم هذه النظرية على أساس مقارنة تكاليف الإنتاج بين بلدين ، أكبر كفاءة أو تكلفة نسبية أقل غيره .ويستورد الإنتاج الذي له فيه تكلفة نسبية أكبر من غيره .

أولا : تعريف التجارة الخارجية (Le commerce extérieur):

هنالك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي :

- كل من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة
- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال ، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة .
- عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول ، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل

من التعارف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة ،وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما :الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير المنظورة .

ثانيا : تركيبة التجارة الخارجية :

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد ، كما تعتبر الهمزة وصل وقناة تربط بين جمع دول العالم وأن العمليتين الأساسيتين في التجارة الخارجية هما : التصدير والإستيراد حيث تقومان على تبادل الفائض من المنتجات السلعية والخدماتية بين مختلف الدول والمناطق الجغرافية .

1- الصادرات :

مصطلح **"تصدر"** مستعمل لتبين عملية البيع المنطلقة من التراب الوطني للسلع والخدمات نحو الأسواق الأجنبية وفق شروط محدودة بين المتعاملين .

أما الصادرات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع التي يؤديها بصفة نهائية المقيم لغير المقيم في البلد بغض النظر على الغير المقيم إذا كان متواجد في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها بصفة أخرى تمثل الصادرات إنفاقاً أجنبياً على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن .

2- الواردات :

هي عبارة عن عملية إدخال إلى بلد ما منتوجات أجنبية أي شراء سلع وخدمات من الخارج وإدخالها إلى السوق الوطنية ، هناك نوعان :

- الواردات الملموسة كالسلع ؛
- واردات غير ملموسة المتمثلة في الخدمات السياحية.

ثالثا : أهمية التجارة الخارجية :

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي :

- ✓ ربط الدول المتخلفة وتصريف فائض الإنتاج المحلي ؛
- ✓ مؤشر القوة الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولة كما ينعكس أيضا على ما تملكه الدولة من عملات أجنبية ويؤثر على ميزان الدولة التجاري ؛
- ✓ التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصص والتقسيم الدول للعمل ؛

- ✓ نقل التطور التكنولوجي ؛
- ✓ تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلياً ؛
- ✓ تحقيق التوازن في الأسواق المحلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب ؛
- ✓ تحقيق متطلبات المستهلك المحلي وإشباع رغباته ؛
- ✓ للارتقاء بذوق المستهلك المحلي ؛
- ✓ إقامة علاقات طيبة بين الدول ؛
- ✓ العولمة التي تحاول جعل العالم قرية صغيرة .

رابعا : سياسة التجارة الخارجية :

تعرف سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة على أنها :" مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجالا التجارة الخارجية بغرض تحقيق الأهداف أو تقوم السياسة التجارة الخارجية على مبدأين أساسيين هما :

أ– مبدأ حرية التجارة :

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول أن سياسة الحرية تركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الدول سواء كانت صادرات أو واردات .

ب– مبدأ الحماية :

تعرف سياسة الحماية على أنها : مجموعة القوانين والتشريعات والإجراءات التي تتخذها الدول والحكومات بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية وذلك عن طريق قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعاً من الحماية للصناعات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية

جدول : "إيجابيات وسلبيات إتباع إحدى السياسات "

	الإيجابيات	السلبيات
	– زيادة النمو الإقتصادي . – تنمية روح الإبداع والإبتكار. – الإفتاح على الأسواق الخارجية . – إختيارات متعددة بالنسبة للمستهلكين .	– تعرض بعض الصناعات لمشاكل بسبب المنافسة الخارجية – زيادة معدلات البطالة. – ضرورة إعادة هيكلة بعض المؤسسات لتجنيب لمتطلبات الأس الخارجية .

سياسة حرية التجارة	– أسعار السلع المستوردة تكون أقل من أسعار السلع المنتجة	– تعرض المؤسسات المحلية لمنافسة شديدة خاصة إذا لم تكن مستعدة لها . –انخفاض القدرة الشرائية في حال رتفاع أسعار السلع المستوردة.
سياسة الحماية	– حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية . – حماية مناصب العمل (حماية الشغل) . – مواجهة سياسة لإغراق والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق ا الأم .	– تراجع وتيرة التنمية الاقتصادية . – التأثير على الأسعار بالارتفاع نتيجة ارتفاع التعريفات الجمركية. – تدمير روح المنافسة .

خامسا : أهداف السياسة الخارجية :

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف وهي :

1– الأهداف الاقتصادية : تتمثل في :

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة و إستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها ؛
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية ؛
- حماية الإقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج ؛
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها ؛
- حماية الإقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الإقتصاد الوطني كحالات الإنكماش التضخم .

2– الأهداف الإجتماعية : تتمثل في :

- حماية مصالح بعض الفئات الإجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة ؛
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات و الطبقات المختلفة .

3– الأهداف الإستراتيجية : تتمثل في :

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الإقتصادية و الغذائية و العسكرية ؛
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا .

سادسا : أثر التجارة الخارجية على الإقتصاد :

هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والإقتصاد ولها آثار حاسمة عليه باعتبارها من أهم القطاعات الحيوية فقد تكون محفزة كما قد تكون مدمرة ، ويظهر هذا بوضوح من خلال آثارها على المتغيرات أو المؤشرات الكبرى للاقتصاد .وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي :

1- النمو الإقتصادي :

تعتبر التجارة الخارجية أداة هامة لتحقيق النمو الإقتصادي ، ومن ثم فإنه يتعين على الدول المتخلفة أن تعمل للاستفادة من هذا الدور التي تقوم به التجارة الخارجية ، عن طريق إتباع سياسات تجارية متحررة تمكنها من الإستفادة من التجارة كقطاع قائد وزيادة تنمية قطاعات الإنتاج المختلفة ، عن طريق تنمية قطاعات لتصدير أولا ثم إنتقال آثار ذلك لتنمية قطاعات الإقتصاد القومي .

2- الدخل القومي :

تؤثر التجارة الخارجية بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه ، فالظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي ، فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه ، وبالتالي تجلب له دخلا إضافياً من الخارج ، فمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالإستهلاك حيث كلاهما يجر طلباً على السلع ، الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه والموجود بصورة مباشر من خلال إستيراد السلع التي تدخل في البنية التحتية للاقتصاد .ومن هنا يعتبر الاستيراد كالادخار فهو إبعاد لجزء من الدخول من التداول .وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل القومي كما يلي :

الدخل القومي = الإنفاق المحلي (الإستهلاك المحلي + الإستثمار المحلي) = الإنفاق الحكومي = الصادرات – الواردات

وتتمثل الزيادة في الدخل عن طريق الآلية التي تسمى **" بمضاعف التجارة الخارجية "** ، حيث توضح كل زيادة صافية في الدخل القومي وكل نقص صافي فيه ، وبالتالي فالمضاعف هو عبارة عن عدد المرات التي يجب أن تضاعف فيها مقدار الحقنة الأصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل . وكل زيادة أصلية في الدخل تؤدي في العادة إلى زيادة في الإستهلاك وزيادة أخرى في الإدخار ، وزيادة ثالثة في الإستيراد .

3- توزيع الدخل :

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي والعمل الاجتماعي ، ولكنها لا تستعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم ، ويرجع ذلك إلى التباين في مستوى التنمية الإقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة ، كما أنها تعمل على إعادة توزيع

الدخل من خلال عمليات التصدير والإستيراد والإنتاج ، فتعمل على تغير هيكله وتركيبة هذا الدخول ونسيبتها بين المنتج والناتج والمستهلك .....، وتعمل على تعديل هذه التركيبة من خلال التفصيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج ، أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين . .

سابعا :العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية :

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة اتجاه التجارة الخارجية نذكر منها :

1– مستوى التنمية الإقتصادية :

حيث أن هذا العامل يلعب دوراً هاماً في مجال التجارة الخارجية إذا أن الجمود والتأخر الإقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصًا على وضع سياسة تقييدي لتجارة الخارجية عكس ماهو الحال في إقتصاد متطور متقدم وذو قاعدة إقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة سياسة التجارة الخارجية .

2– أوضاع الإقتصاد المحلي والعالمي :

هذه الأوضاع تؤثر في الإقتصاد المحلي والعالمي فالإقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات كما أن للطلب الإستهلاكي دوراً في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث إستيراد كميات من سلع ما ذات إستهلاك واسع .

عوامل مترابطة ومتفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى :

- **سواء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول** : وتركز مصادر الثروة في بعضها والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية .حيث العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد .وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهاته المواد أو امتلاكها لتربة خصبة وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية [2].
- **حجم الدولة** : الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية .
- **العامل السياسي**: الذي يلعب دوراً في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية .
- **تغير الميزة النسبية**: حيث أن جانب كبير من التجارة الخارجية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج .

- **التجارة ونفقات النقل** : تؤثر نفقات النقل في تيار والإتجاه العام للتجارة حيث انخفاض نفقاته التي تؤثر في إنخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس مما يؤدي إلى إتساع نطاق التجارة الدولية ، وعموماً يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل[2] .
- **الشركات المتعددة الجنسيات** : تناج لقوى إحتكارات القلة تسيطر على حجم كبير من التجارة الدولية سيطرتها على العديد من الكارتلات الدولية ، وأسواق التصدير والإستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمشروعات وهذه الظاهرة لها انعكاساتها الواضحة على هيكل التجارة الدولية قد تؤدي إلى المظاهر الجنوح الإحتكاري على مستوى أسواق البلاد الأم أو المضيفة .

خلاصة

هو أن تطور المبادلات الدولية تعتبر كمؤشر أساسي على زيادة ونمو الإنتاج العالمي ، وتعد واحدة من أهم معالم ومظاهر العولمة التي أخذت تفرض سيطرتها ونفوذها تدريجيًا على الساحة الدولية .

أسئلة التقويم الذاتي :

أختر الجواب الصحيح على كل الأسئلة التالية :

1–التجارة الخارجية تعني :

أ– المعاملات الإقتصادية بين الدول .

ب– حركة السلع والخدمات بين دول العالم .

ت– التصدير والإستيراد .

ث– كل ما سبق .

2–تقوم التجارة الخارجية على مبدأين هما :

أ– المنافسة الحرة والإحتكار.

ب– حرية التبادل والحماية .

ت– حرية الإتفاقيات والمعاهدات .

ث– كل ما سبق .

3– من أسباب قيام التجارة الخارجية :

أ– قلة الموارد والثروات الطبيعية .

ب– إختلاف درجة التقدم التقني بين الدول .

ت– التخصص وتقسيم العمل الدولي.

ث- كل ما سبق .

4- نظرية التكاليف النسبية تعني :

أ- تخصص كل دولة في إنتاج منتوج معين تكون تكلفته أقل من غيرها من الدول .

ب- تخصص كل دولة في إنتاج منتوج معين يكون ربحها فيه أكبر من غيرها من الدول .

ت- تخصص كل دولة في إنتاج منتوج معين تتميز بأنها أكبر منتوج في العالم .

ث- كل ما سبق .

5-أهمية التجارة الخارجية هي :

أ- تسمح بتوفير مختلف السلع والخدمات في الأسواق الداخلية .

ب- تسمح بتصدير السلع والخدمات إلى الخارج .

ت- رفع رصيد الدولة من العملة الصعبة .

ث- كل ما سبق .

الجزء الثامن : ميزان المدفوعات

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها إستحقاقات يتعين تسويتها عاجلاً أو أجلاء التزامات يجب الوفاء بها إتجاه الغير وفي تاريخ معين ، ومن هنا عليها إعداد بيانياً كافياً وشاملاً تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات وهذا البيان يسمى **"ميزان المدفوعات "** هذا الأخير الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف والموقف الخارجي للاقتصاد الوطني .وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الإقتصاد القومي .

أولا : مفهوم ميزان المدفوعات :

يعرف ميزان المدفوعات على أنه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات والمعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة .

ويعرف أيضا على أنه سجل محاسبي وإحصائي يعتمد القيد المزدوج لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين يترتب عليهما حقوق والتزامات للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونين في دولة مع الخارج نتيجة للمبادلات الإقتصادية ، وكذلك التحويلات الخارجية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة .

ثانيا : المعاملات الإقتصادية :

وهي أي عمل يترتب عليه نقل سلعة أو أداء خدمة أو نقل الحق على صك مالي من شخص مقيم في البلد إلى شخص أخرى مقيم ، وتسجل حسب تصنيفها سواء اتخذت صيغة علاقات تبادلية مثل الصادرات مقابل الاستيراد .

ثالثا : الإقامة :

المقصود بالمقيم الشخص الطبيعي أو المعنوي كالشركات ويعتبر المواطن مقيما في دولة ما إذا أقام في الدولة تزيد عن سنة .ذلك يعني أن المقيمين هم الذين يعيشون في الدولة بشكل دائم أو خارجها بصفة مؤقتة ، مثل أعضاء السلك الدبلوماسي والبعثات الرسمية والقوات العسكرية الموجودين في الخارج ، وكذلك الطلبة والمرضي والسياح .

رابعا : الفترة الزمنية :

جرت العادة أن يتم التسجيل للمعاملات الإقتصادية خلال عام وهي فترة كافية لتشمل جميع التغيرات الإقتصادية المتوقعة في الأجل القصير ، مثل المناخ والمواسم المختلفة للزراعة وهذا لا يمنع أن يكون هناك موازين مدفوعات للدولة خلال فترة ربع سنوية وكذلك للوقوف على المركز المالي أول بأول.

ثانيا : أهمية ميزان مدفوعات

- ✓ إن هيكل هذه المعاملات الإقتصادية تعكس قوة الإقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات ، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ، ومستوى الأسعار والتكاليف ؛
- ✓ إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض في العملات الأجنبية وبين أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيت حجم المبادلات ونوع السلع التبادل الشئ الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الإقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الإقتصادية ؛
- ✓ إن المعاملات الإقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة إندماجه في الإقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر .

ثالثا :فوائد ميزان مدفوعات :هناك جملة من الفوائد أبرزها الآتي :

- أنه حساب مختصر يضم جميع المعاملات بين المقيمين في الدولة وباقي أنحاء العالم بشكل إجمالي وموجز ؛

- يستخدم لوصف حالة العلاقات الإقتصادية للدولة ومن ثم إخبارها عن المركز الإقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة للوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية لتجارة الخارجية والتمويل الخارجي ؛
- يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم أثار تخفيض قيمة العملة .مدى أثارها على زيادة أو عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة وذلك بالنظر إلى الجزء الخاص من الحساب الجاري وكشف المدفوعات ؛
- من دراسة كشف ميزن يتضح لنا الدولة إذا كانت دائنة أو مدينة ؛
- تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة إستيراداها والمعاملات الإقتصادية الأخرى بواسطة تصديرها للسلع أو إذا كانت تعمل على حساب تخفيض أصولها الأجنبية والعمل على تراكم مطلوبات أجنبية أو فيها إذا كانت قادرة على تسلم منح من الخارج .

رابعا : تركيب ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات **أفقيًا** إلى قسمين رئيسيين هما :

1– الجانب الدائن : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنه دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

2– الجانب المدين : وتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة قبل دول أخرى.

أما عموديًا فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها قوى متميزة من المعاملات الإقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة ومن بين التقسيمات الشائعة نورد هذا التقسيم لتميزه بالوضوح والمنطقية.

2– الحساب الجاري : (حساب السلع والخدمات) :

وهو يقتضي أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الإقتصاد الوطني و الخارج بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج و تتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب ب :

أ– الميزان التجاري : ويمثل جميع الصادرات و الاستيراد من السلع ويسمى بالتجارة المنظورة .

ب– ميزان الخدمات : ويمثل معاملات الخدمات مثل خدمات النقل ، التأمين و السياحة و الصرافة ، الدخول الإستثمارية و تسمى بالتجارة غير المنظورة .

2- حساب التحولات من طرف واحد :

ويخصص هذا الحساب للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل ويمثل الهبيات و المنح و الهدايا و المساعدات و أية تحولات أخرى سواء رسمية أم خاصة .

3- حساب رأس المال :

و يسجل فيه المعاملات المرتبطة بالتحركات الدولية لرأس المال وهي على نوعين :

أ- رؤوس الأموال طويلة الآجل: وهي التي تتجاوز السنة والواحدة كالقروض طويلة الأجل و الاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية (أسهم و سندات ، أو بيعها من و إلى الخارج) .

ب- رؤوس الأموال قصيرة الآجل : وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية والودائع المصرفية والأوراق المالية قصيرة الآجل والكمبيالات وتتسم هذه الإستثمارات عادة بسهولتها الفائقة وسهول إنتقالها ما بين الدول .

ثالثا : ميزان الذهب و النقد الأجنبي :

وهو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة لكنه يعكس حركة الذهب (بوصفه نقدا و ليس سلعة) و النقد الأجنبي بين القطر و العالم الخارجي.

رابعا : فقرة الخطأ و السهو :

قد يحدث أن تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معارضة تماما للقيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين لذلك يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين و يسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو و الخطأ أو التناقص الإحصائي .

خامسا : التوازن ميزان المدفوعات :

1- مفهوم توازن ميزان المدفوعات

يعرف توزان ميزان المدفوعات على أنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في ميزان المدفوعات المختلفة .

2- أنواع توازن ميزان المدفوعات :

أ- التوازن المحاسبي :

ونقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية ، و نظرًا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الإحصائيات لذلك يضاف بند

إصطناعي متعارف عليه ببند " **السهو والخطأ** " تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان .

ب– التوازن الاقتصادي :

ويقصد به الحالة التي تتكافئ في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليه الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج .

سادسا الإختلال في ميزان المدفوعات :

الإختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والإستقرار ، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري ، ميزان الخدمات أو أنه ميزان العاملات الرأسمالية ومعالجة هذا الإختلال مهما كانت صورة والتخفيف من حدة الأثر الذي فيه يخلفه .

1– صور الإختلال :

أ– الإختلال في صورة العجز :

في الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائنية هذه المعاملات ، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها مثلا : إنخفاض الصادرات بالنسبة للواردات ، مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج ، وإنخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال .

ب– الإحتلال في صورة فائض :

يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي إيجابية لكنها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل ، لأن الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها وزيادة الحقوق في الإلتزامات الواجب الوفاء بها بالإضافة إلى وجود أموال طائلة تكون في غير صالح الدولة ، التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي ، لأنها لا تتمتع بكل ثرواتها ، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إرتفاع أسعار المنتجات المحلية ، حتى أنه قد يحدث تضخم داخلي .ويواجه هذا الفائض بإقراضات للخارج ، أو بزيادة الإحتياجات الرسمية .